



التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة لدعم تحوّل المؤسسات في المنطقة العربية نحو الاقتصاد الدائري



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقف وعِزم وعَمَل: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدِّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة لدعم تحوّل المؤسسات في المنطقة العربية نحو الاقتصاد الدائري

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذن إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،
البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة
أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي
كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو
بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة
في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن
مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة
إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد:
11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصدر صور الغلاف:

©Vadim/stock.adobe.com

©Pinit/stock.adobe.com

©Milan/stock.adobe.com

©Parradee/stock.adobe.com

©customer solution/stock.adobe.com

شكر وتقدير

غابرييل بوا-وينجيرتسمان، متدربة، مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا.

سارة بدران، مساعدة بحوث، مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا.

المنسقة

ريم نجادوي، رئيسة فريق سياسات الأغذية والبيئة، مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا.

المراجعون الخبراء

تولّت مجموعة من الخبراء من مدرسة سليمان العليان لإدارة الأعمال في الجامعة الأمريكية في بيروت مراجعة بعض أجزاء التقرير.

أعدّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذا التقرير تحت إرشاد رئيسة مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، كارول شوشاني شرفان.

المؤلف الرئيسي

حمو العمراني، مسؤول شؤون اقتصادية، مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا.

المساهمون

سارة دانيال، مساعدة شؤون اقتصادية، مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا.

إستيل الجمل، مساعدة بحوث، مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا.

الرسائل الرئيسية

- تسجل الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة نمواً متسارعاً في مختلف أنحاء العالم، مما يتيح فرصاً لحشد مزيد من الاستثمارات في المنطقة العربية، ولا سيما لمشاريع الاقتصاد الدائري وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- من شأن توفر مزيج من أدوات التمويل الأخضر والدائري ومن خيارات التمويل المستدام المساعدة في تلبية الاحتياجات المتفاوتة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحد من المخاطر المتعددة التي تواجهها.
- يمكن للأطر المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة أن تساعد في تحسين تخصيص التمويل المستدام. ويتعين اتخاذ تدابير أخرى، غير الإفصاح عن التوافق، لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل اللازم للتحوّل إلى نماذج الأعمال الدائرية.
- يمكن للأطر التنظيمية القوية، والتصنيفات المحددة بوضوح، والمؤشرات القابلة للقياس، والشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص أن تساعد في حشد الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، وفي دعم تحوّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نماذج الأعمال الدائرية.
- يمكن لتعزيز القدرة على الوصول إلى التمويل والقدرات والمعلومات أن يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في النماذج الدائرية، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط وفي البلدان العربية الأقل نمواً. ويمكن لتعزيز الروابط بين المستثمرين وموردي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سلاسل القيمة أن ييسر الابتكار الدائري، وخصوصاً في حال توفر ما يلزم من دعم فني وبرامج لتسريع الأعمال.

المحتويات

iii	شكر وتقدير
v	الرسائل الرئيسية
ix	مسرد المصطلحات
1	مقدمة
	1. المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحول إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية
3	ألف. المفاهيم والأطر
3	باء. الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والتحول إلى الاقتصاد الدائري: العقبات والفرص
5	جيم. نمو التمويل الأخضر والتمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة: تحول في المفاهيم في المنطقة العربية
9	دال. عدم المساواة في توزيع تمويل العمل المناخي، والفجوات في الإفصاح عن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في المنطقة العربية
12	هاء. نحو مجموعة أدوات تمويل خضراء ودائرية متنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية
14	2. دعم تحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الاقتصاد الدائري: مبادرات الاستثمار المؤسسي
17	ألف. مبادرات الاستثمار المؤسسي الدولية
17	باء. الاستثمارات المؤسسية العربية: مبادرات دائرية رائدة تقودها الشركات
23	3. الأطر التنظيمية والسياساتية المتعلقة بالاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة وبالتحول إلى الاقتصاد الدائري
25	ألف. الأطر التنظيمية للتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في المنطقة العربية
25	باء. متطلبات الإفصاح وإعداد التقارير بشأن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة
28	جيم. الحوافز الحكومية وأدوات السياسة العامة
29	دال. الممارسات الفضلى الإقليمية: دروس مستفادة وتوصيات
29	خلاصة
35	قائمة الجداول
	الجدول 1. العقوبات الرئيسية أمام تحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية
6	

الجدول 2.	الفرص التي يمكن إتاحتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الصناديق المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة	8
الجدول 3.	ترتيب أهداف الاستدامة المنشودة من خلال الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة	11
الجدول 4.	مبادرات التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة وتمويل الاقتصاد الدائري، حسب نوع الجهة المستثمرة	18
الجدول 5.	أمثلة على شركات كبيرة تستخدم أدوات متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة لتنفيذ مبادرات الاقتصاد الدائري	20
الجدول 6.	أطر تنظيمية مختارة لتعميم التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة و ع مان والمملكة العربية السعودية	26
الجدول 7.	مقارنة بين أفضل ممارسات التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في المنطقة العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا	31

قائمة الأشكال

الشكل 1.	مبادئ الاقتصاد الدائري مقابل الركائز البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة	4
الشكل 2.	نموذج المسارات الدائرية القائم على تغييرات في التصميم، الحلقات القصيرة والطويلة	5
الشكل 3.	تطور الأصول العالمية المُدارة على نحو متوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة عبر الزمن	10
الشكل 4.	تطور التمويل الأخضر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 2023 إلى 2024 حسب نوع الأداة	12
الشكل 5.	تمويل العمل المناخي الذي تلقتة المنطقة خلال الفترة 2010-2020، مقارنةً بالاحتياجات لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بحلول عام 2030	13
الشكل 6.	تدفقات تمويل العمل المناخي في المنطقة العربية حسب البلد والهدف، 2010-2020	14
الشكل 7.	استراتيجية الاقتصاد الدائري لمجموعة ماجد الفطيم	23

قائمة الأطر

الإطار 1.	تمويل الاقتصاد الدائري على نحو متوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة	4
الإطار 2.	فهم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التحول إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية	5
الإطار 3.	منظمات دعم الأعمال في المنطقة العربية: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأولوياتها الاستراتيجية	7
الإطار 4.	الاتجاهات المعاكسة للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في الأسواق الرئيسية	17
الإطار 5.	مثال على تحالف بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدائرية	20
الإطار 6.	إيكيا (IKEA): شركة تجزئة تستخدم الاستثمار في الأسهم والاستثمارات ذات الأثر لتحقيق أهداف الاقتصاد الدائري	22

مسرد المصطلحات

نطاقات انبعاثات غازات الدفيئة

انبعاثات النطاق 1

غازات الدفيئة المنبعثة مباشرةً من مصادر تملكها الشركة أو تسيطر عليها، مثل الوقود المحترق في منشآتها أو معدآتها أو مركباتها.

انبعاثات النطاق 2

الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن توليد الطاقة المشتراة التي تستهلكها الشركة. ويشمل ذلك الطاقة المشتراة من مزودين خارجيين والمستخدممة لتوليد الكهرباء أو التدفئة أو التبريد أو إنتاج البخار.

انبعاثات النطاق 3

جميع الانبعاثات غير المباشرة الأخرى التي تنتج في إطار سلسلة القيمة. وهي تشمل الانبعاثات الصادرة عن الموردين، والناتجة عن رحلات العمل والخدمات اللوجستية، واستخدام العملاء لمنتجات الشركة، ومعالجة المنتجات أو التخلص منها في نهاية عمرها التشغيلي.

أنواع التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة

الاستثمارات ذات الأثر

تشمل الاستثمار في الشركات أو المنظمات أو الصناديق بقصد تحقيق أثر اجتماعي وبيئي قابل للقياس، إلى جانب العوائد المالية. وقد يستهدف المستثمرون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بفعالية لتطبيق نماذج الاقتصاد الدائري، مثل

المؤسسات التي تركّز على كفاءة استخدام الموارد، والإنتاج المستدام، وإدارة النفايات.

التمويل المختلط

يجمع بين الاستثمار العام والخاص لتقليل تعرّض المشاريع ذات الفوائد الاجتماعية والبيئية الكبيرة للمخاطر وتحفيز تمويلها. ويمكن لهذا النهج أن يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على رأس المال اللازم لتنفيذ مبادرات الاقتصاد الدائري، مثل تطوير منتجات مستدامة جديدة أو إعادة تصميم سلاسل الإمداد لتقليل النفايات.

التمويل المستدام

يدعم التمويل المستدام الأنشطة التي تحقق فوائد بيئية واجتماعية، إلى جانب العوائد المالية. ويمكن أن يساعد هذا التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل المبادرات المرتبطة بممارسات الاقتصاد الدائري، وكفاءة استخدام الموارد، وتوفير فرص العمل اللائقة، والإدماج الاجتماعي.

التمويل الأخضر

يُقصد بالتمويل الأخضر التمويل الموجه نحو المشاريع والأنشطة التي تحقق فوائد بيئية، مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، ومنع التلوث، وإدارة المستدامة للمياه، وحلول الاقتصاد الدائري. ويمكن توفيره من خلال القروض والسندات وصناديق الاستثمار وغيرها من الأدوات المالية.

تمويل العمل المناخي

يُقصد به تخصيص الموارد المالية المحلية أو الوطنية أو الدولية للتصدي لتغيّر المناخ. وهذه الموارد تشمل

التمويل بالدين

يُقصد به اقتراض أموال يجب إعادتها، عادةً مع فوائد، خلال إطار زمني محدد.

(أ) السندات الخضراء

السندات الخضراء هي أدوات دين تُصدرها الشركات أو السلطات العامة وتُباع للمستثمرين بهدف جمع رأس المال لتمويل المشاريع ذات الفوائد البيئية حصراً. وقد تشمل هذه المشاريع مبادرات متعلقة بالطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة النفايات والمياه، وإعادة التدوير، والإدارة المستدامة للموارد. ويُتوقع من الجهات المُصدرة تقديم تقارير حول كيفية استخدام الأموال، والأثر البيئي الذي تم تحقيقه.

(ب) القروض الخضراء

تهدف القروض الخضراء تحديداً إلى تمويل المشاريع المستدامة بيئياً، ويمكنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نماذج أعمال دائرية ذات آجال أقصر. ويتعين على المقترض استخدام حصيلة القرض حصرياً للمشاريع التي تسهم في الاستدامة البيئية، مثل تطوير منتجات دائرية أو تحسين كفاءة استخدام الموارد.

(ج) القروض بدون فوائد وبدون ضمانات

هي قروض تُقدّم من دون فرض فوائد، ومن دون اشتراط تقديم ضمانات أو رهونات. ويقوم المقترض بسداد أصل مبلغ القرض فقط، وفق جدول سداد متفق عليه، من دون رهن أصول محددة كضمان للقرض.

(د) السندات المرتبطة بالاستدامة

سندات ترتبط قيمها المالية (عادة معدل فائدة القسيمة) بمدى تحقيق الجهة المصدرة لأهداف الاستدامة أو أهداف محددة مسبقاً متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة. وعادةً ما ترتفع كلفة السند في حال لم تتحقق الأهداف.

الأموال المستخدمة لجهود التخفيف (تقليل انبعاثات غازات الدفيئة أو منعها) وتدابير التكيف (التكيف مع آثار تغيّر المناخ). ويمكن أن يأتي تمويل العمل المناخي من مصادر عامة أو خاصة أو بديلة، وهو أساسي لتنفيذ المشاريع والسياسات المتعلقة بالمناخ.

أدوات التمويل

التمويل بالأسهم

يُقصد به بيع حصة ملكية في شركة ما، مقابل الحصول على رأسمال.

(أ) الاستثمار بالأسهم في الصناديق الاستثمارية

المُعتمدة للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة
صناديق الأسهم التي تركز على مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة تستثمر في الشركات التي تلي معايير محددة بيئية واجتماعية ومتعلقة بالحوكمة. وغالباً ما تستهدف هذه الصناديق الشركات التي تتوافق مع مبادئ الاقتصاد الدائري. ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبدي التزاماً بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة جذب الاستثمارات بالأسهم من هذه الصناديق، لدعم تحولها إلى الممارسات الأكثر استدامة.

(ب) الصناديق المتداولة في البورصة والمراعية

لمعايير بيئية واجتماعية ومعايير حوكمة محدّدة

تستثمر هذه الصناديق في الشركات التي تلي معايير بيئية واجتماعية ومعايير حوكمة محدّدة. ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدائرية الاستفادة من إدراجها في هذه الصناديق، من خلال جذب مجموعة أوسع من المستثمرين المهتمين بدعم مبادرات الاستدامة والاقتصاد الدائري.

آليات أخرى للتمويل والدعم متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة

أرصدة الكربون وبرامج التعويض

قد تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخفف بصمتها الكربونية من خلال تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري مؤهلة للحصول على أرصدة الكربون، التي يمكن بيعها لشركات أخرى تسعى لتعويض انبعاثاتها. ويمكن أن يوفر ذلك مصادر دخل إضافية ويحفز المزيد من الاستثمار في الاستدامة.

برامج الاستدامة المخصصة للشركات

غالباً ما تطبق الشركات الكبرى برامج استدامة أو تملك صناديق رأس مال مغامر تكون مخصصة للاستثمار في الشركات الأصغر المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة أو للشراكة معها. ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدائرية الاستفادة من هذه البرامج للحصول على التمويل والدعم الفني والوصول إلى الأسواق.

أنواع الجهات المستثمرة

البنوك والصناديق

هي البنوك التجارية والبنوك الإنمائية والصناديق الاستثمارية (مثل صناديق الاستثمار بالأسهم أو بالدين أو الصناديق المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة) التي تمنح القروض أو تستثمر رؤوس الأموال في الشركات والمشاريع.

(هـ) القروض المرتبطة بالاستدامة

هي نوع من القروض يرتبط فيه سعر الفائدة بمدى تحقيق المقترض لأهداف محدّدة متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، مثل تقليل النفايات أو زيادة استخدام المواد المعاد تدويرها. ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتقل إلى الاقتصاد الدائري الاستفادة من هذه القروض، من خلال الحصول على أسعار فائدة تفضيلية كلما حققت أهداف الاستدامة المحدّدة.

التمويل شبه القائم على الأسهم

يُعرف أيضاً بالتمويل الوسيط أو التمويل الهجين، وهو أداة تجمع بين خصائص التمويل بالدين والتمويل بالأسهم. وفي الهيكل الرأسمالي للشركة، يقع هذا النوع من التمويل بين الدين الممتاز والأسهم العادية.

المنح

هي مساهمات مالية غير قابلة للاسترداد، تُقدّمها سلطة أو مؤسسة أو شركة عامة لدعم أنشطة أو مشاريع أو مستفيدين محدّدين، وتكون مشروطة باستيفاء أهداف متفق عليها أو بتلبية معايير الأهلية.

الإعانات

الدعم المالي الذي تقدّمه الحكومات بشكل رئيسي لخفض تكلفة بعض الأنشطة أو المنتجات أو الخدمات. وقد يشمل مدفوعات مباشرة، أو تخفيضات ضريبية، أو خفض تكاليف التمويل، ويمكن أن يشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتماد ممارسات دائرية ومستدامة بيئياً.

الشركات المدرجة

هي الشركات التي تُداول أسهمها في البورصة. وعلى الشركات المدرجة الامتثال لمتطلبات الإفصاح والحوكمة والإبلاغ الصارمة، بما يشمل قضايا التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في العديد من الأسواق.

الشركات المملوكة من الدولة

هي شركات تملكها حكومة (وطنية أو محلية) بالكامل أو تملك معظمها. هذه الكيانات غالباً ما تنفذ السياسات العامة، وقد تتلقى دعماً حكومياً للقيام باستثمارات استراتيجية أو استثمارات في البنى التحتية.

الشركات الأخرى

هي أي شركات خاصة غير مدرجة في البورصة وغير مملوكة من الدولة (الشركات العائلية، والمجموعات الكبيرة الخاصة، والفروع غير المدرجة في البورصة، على سبيل المثال).

التجمعات القطاعية والتحالفات

هي مجموعات من المستثمرين أو الشركات التي تجمع الموارد وتنسق العمل لتحقيق أهداف مشتركة، مثل أهداف العمل المناخي والأهداف البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة (أندية المستثمرين، التحالفات الصناعية، أو تحالفات الانبعاثات الصفريّة، على سبيل المثال).

أدوات أخرى

حلول التكنولوجيا المالية

هي التقنيات والأدوات الرقمية المستخدمة لتقديم الخدمات المالية بطرق أسرع وأرخص وأكثر ملاءمة للمستخدم من الطرق التقليدية (التطبيقات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة، منصات الدفع عبر الإنترنت، المحافظ الرقمية، التمويل الجماعي، منصات الإقراض بين الأقران، المستشارون الآليون، التقييم الائتماني القائم على البيانات).

مقدمة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نماذج الأعمال الدائرية.

ويركّز التقرير على ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- توضيح الروابط المفاهيمية والتشغيلية بين التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحول إلى الاقتصاد الدائري.
- تحديد العقبات الرئيسية التي تحول دون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، وتحديد الفرص المتاحة لذلك.
- تحليل المبادرات المنفّذة على مستوى المؤسسات والشركات والتنظيمات، التي يمكن أن تساعد في صياغة السياسات واتخاذ القرارات بشأن الاستثمارات في المستقبل في المنطقة العربية على نحو يدعم تحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نماذج الأعمال الدائرية.

يرمي التقرير إلى الربط بين ثلاثة نقاشات تدور عادةً

بشكل منفصل: تنمية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، والتمويل المستدام والمتوافق مع

المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة،

والاقتصاد الدائري. وهو يركّز تحديداً على المنطقة

العربية، ويجمع بين الأدلة العالمية والبيانات الإقليمية

والأمثلة المأخوذة من البلدان والأدوات الملموسة التي

يمكن تكييفها مع السياقات المحلية. والتقرير موجه

لواضعي السياسات، والمؤسسات المالية، والجهات

التنظيمية، والشركاء في التنمية، ومنظمات

إنّ غالبية الشركات في المنطقة العربية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة تشغل نسبة كبيرة من القوى العاملة وتخلق الكثير من القيمة. ويمكن لتحوّل هذه المؤسسات إلى نماذج الأعمال التجديدية والدائرية أن يؤدي دوراً مهماً في معالجة شحّ الموارد وتدهور البيئة، وفي تعزيز المنعة إزاء تغيّر المناخ. وقد سلّطت سلسلة من الحوارات الإقليمية التي نظمتها الإسكوا الضوء على أهمية دور الوصول إلى التمويل في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التحوّل إلى نماذج الأعمال الدائرية.

وبالتالي، أصبح التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة مصدراً هاماً ومتسارع النمو لتمويل التنمية المستدامة. وفي المنطقة العربية، لا يزال الوصول إلى هذا النوع من التمويل محدوداً، ولا تزال تدفقات الاستثمار المستدام متواضعة. وغالباً ما لا تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ما يلزم من معلومات وقدرات فنية وتمويل، مما يحول دون قدرتها على إعادة تصميم المنتجات، والاستثمار في التكنولوجيات ذات الكفاءة في استخدام الموارد، والمشاركة في سلاسل القيمة الدائرية.

ويتضمّن هذا التقرير مراجعات للأدبيات، وبيانات إقليمية، ومقارنات مرجعية دولية، ودراسات حالة حول مؤسسات مالية وشركات تعتمد أدوات التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، بما فيها القروض والسندات والمنح وأسهم الملكية والتمويل المختلط. كما يتناول التقرير كيف يمكن لأدوات التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة أن تدعم تحوّل

دعم الأعمال، وقادة الشركات الذين يبحثون عن خيارات قابلة للتنفيذ لمواءمة الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة مع التحولات الدائرية التي تقودها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهذا التقرير الفني هو جزء من سلسلة تقارير أعدتها الإسكوا لدعم التحول إلى الاقتصاد الدائري في جميع أنحاء المنطقة العربية، بما في ذلك من خلال تعزيز

إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا التحول. وتعمل الإسكوا أيضاً على تطوير إطار لرصد انتقال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتصاد الدائري. وسيساعد هذا الإطار واضعي السياسات ومنظمات دعم الأعمال على تقييم تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو اعتماد ممارسات الاقتصاد الدائري والامتثال للسياسات والأنظمة ذات الصلة، من خلال مؤشرات واضحة وعملية تقلل من أعباء إعداد التقارير.

1. المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحول إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية

ألف. المفاهيم والأطر

ومعايير الحوكمة الأوسع نطاقاً، يبرز الاقتصاد الدائري كمجال عمل متزايد الأهمية في الشركات³.

في المنطقة العربية، يُعتبر تعميم الاعتبارات البيئية والاجتماعية واعتبارات الحوكمة في عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورياً لدعم الاقتصاد الدائري، وهو نموذج اقتصادي تُحفظ فيه المنتجات والمواد قيد الاستخدام لأطول فترة ممكنة، من خلال إصلاحها وإعادة استخدامها وإعادة تصنيعها وإعادة تدويرها، بدلاً من النموذج الخطي التقليدي. وتدعم فكرتان بسيطتان ذلك. أولاً، تشير نظرية أصحاب المصلحة⁴ إلى أنه على الشركة أن تخلق قيمة لجميع المتأثرين بها (العمال، والعملاء، والموزعون، والمجتمعات، والبيئة)، وهو ما يتوافق جيداً مع الممارسات الدائرية التي تتطلب التعاون على امتداد سلسلة القيمة بأكملها. ثانياً، تشجع نظرية خط الأساس الثلاثي (القائم على الناس والكوكب والأرباح)⁵ الشركات على قياس النتائج الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأداء المالي، مما يزيد من جاذبية الحلول الدائرية.

يُقصد بالتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة مدى تصرّف الشركة وإدارتها بمسؤولية تجاه البيئة والناس. ويُقيّم هذا التوافق، عملياً، من خلال النظر في قضايا مثل انبعاثات غازات الدفيئة والتلوث (المعايير البيئية)، وطريقة التعامل مع العاملين والمجتمعات (المعايير الاجتماعية)، وما إذا كانت الشركة تدار بشكل جيد وشفاف وتتخذ تدابير لمنع الفساد (معايير الحوكمة)¹.

وتؤكد الحكومات والمستثمرون والبنوك والمستهلكون بشكل متزايد على هذه الاعتبارات، ولا يتوقع من الشركات تحقيق الأرباح فحسب، بل أيضاً تقليل الضرر وإحداث آثار إيجابية². واليوم، يتيح الإبلاغ عن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة للعموم معلومات أوضح عن مدى التقدم الذي أحرزته الشركة في مجال الاستدامة. وفي إطار مشهد التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية

1. IMD, [ESG investing explained: how to drive sustainability in your company?](#), 2024.

2. Samuel Boluwatife Oni, [ESG metrics and reporting: best practices for companies](#), 2025.

3. World Bank, [SME finance](#), n.d. (accessed on 22 July 2026).

4. The Beautiful Truth, [What is stakeholder theory?](#), 2025.

5. Kelsey Miller, [The triple bottom line: What it is & why it's important](#), 2020.

ويبين الشكل 1 كيف تقوم كل ركيزة من الركائز البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، بشكل مباشر، بدعم مبادئ الاقتصاد الدائري الأساسية. فالركيزة البيئية تدعم كفاءة استخدام الموارد والتحول من النموذج الاقتصادي

الخطي إلى الدائري؛ والركيزة الاجتماعية تدعم الوظائف الخضراء واللائقة والمجتمعات الأكثر أماناً وصحة؛ وركيزة الحوكمة تضمن الشفافية والمساءلة والتوريد المسؤول في إطار سلاسل الإمداد الدائرية.

الإطار 1. تمويل الاقتصاد الدائري على نحو متوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة

ينتشر التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة بوتيرة متسارعة، إلى جانب تَهْج مثل الاستثمارات ذات الأثر وتمويل العمل المناخي، مما يسهم في زيادة التركيز على اعتبارات الاستدامة داخل الأنظمة المالية^أ. وتستخدم فئتان رئيسيتان من الأدوات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة: أدوات التمويل (المنح والإعانات وتسهيلات التمويل المختلط التي تجمع بين رأس المال التفضيلي والتجاري) وأدوات الدين (القروض وخطوط الائتمان الخضراء أو الدائرية المخصصة). وتستحوذ القروض المتوسطة والطويلة الأجل على أكثر من 80 في المائة من التمويل المقدم من البنوك العامة، و65 في المائة من تمويل البنوك الخاصة، ونحو 40 في المائة من التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتكفل المنح والبرامج الترويجية هذه المصادر. ومع ذلك، لا تحصل مشاريع الاقتصاد الدائري حالياً سوى على حصة متواضعة من هذا التمويل، حيث تحتل المرتبة السادسة من بين ثماني أولويات للاستدامة. كما تشير التقديرات إلى أن نحو 30 في المائة فقط من المؤسسات المالية لديها استراتيجيات مخصصة للاقتصاد الدائري، إذ لا يزال معظمها يركز بشكل رئيسي على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها^ب.

أ. Michael König and others, *Financing circular economy: insights for practitioners*, 2022.

ب. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Financing SMEs for sustainability—Financial institution strategies and approaches: Results of an OECD survey of public and private financial institutions*, 2023.

الشكل 1. مبادئ الاقتصاد الدائري مقابل الركائز البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة



المصدر: Rashmi Anoop Patil, Patrizia Ghisellini and Seeram Ramakrishna, *Towards sustainable business strategies for a circular economy: environmental, social and governance (esg) performance and evaluation*, 2021.

الإطار 2. فهم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التحول إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90 في المائة من مؤسسات الأعمال في المنطقة العربية. وهي مصدر هام لفرص العمل، مما يجعلها محركات رئيسية للتنوع الاقتصادي والتحول إلى نماذج الأعمال الأكثر دائرية والأكثر كفاءة في استخدام الموارد. على سبيل المثال، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 95 في المائة من الشركات الخاصة غير الزراعية في مصر، وقد ولدت نحو ثلاثة أرباع الوظائف الجديدة^٣. وفي الكويت، تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90 في المائة تقريباً من القوى العاملة الخاصة^٤. وفي لبنان، تتيح ما يقارب 90 في المائة من فرص التشغيل وتشكل أكثر من 95 في المائة من إجمالي الشركات^٥. وفي الإمارات العربية المتحدة، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يقارب 94.3 في المائة من المشاريع التجارية، وتشغل نحو 62 في المائة من السكان، وتولّد نحو 75 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد لوحظت أنماط مماثلة في اليمن (حيث أبلغ عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يصل إلى 96 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005) وفي الجزائر ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية، حيث تُقدّر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 77 في المائة و59 في المائة و25 في المائة على التوالي^٦.

أ. ESCWA, Trade facilitation for small and medium enterprises in the Arab region, 2024

ب. الإسكوا، مستقبل أفضل: المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل فرص عمل للشباب في مصر، 2024.

ج. The Times Kuwait, Kuwait and its SMEs, 2022.

د. Ministry of Economy and Trade - Republic of Lebanon and United Nations Development Programme, Lebanon

SME strategy: A roadmap to 2020, 2014

هـ. Khaled Otman, Small and medium enterprises in the Middle East and North Africa region, 2021

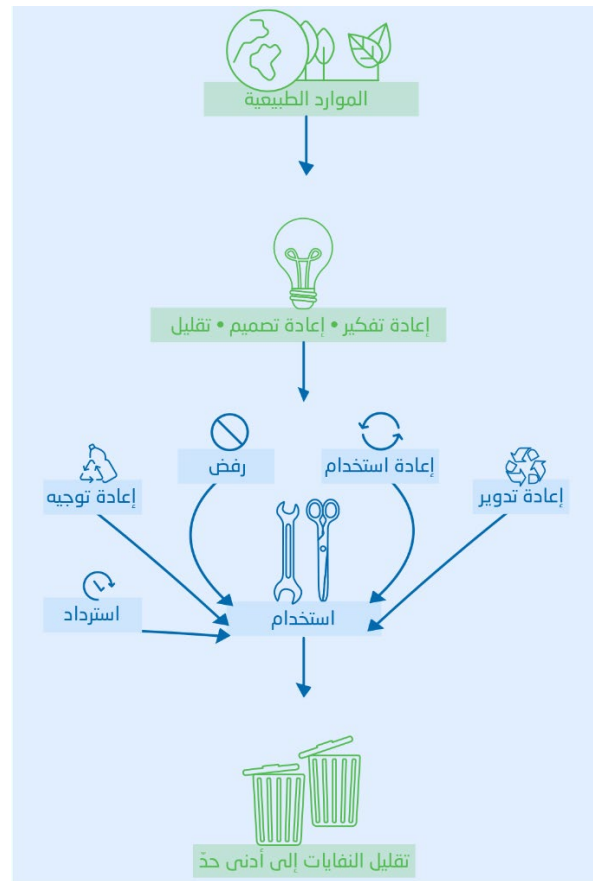
باء. الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والتحول إلى الاقتصاد الدائري: العقبات والفرص

تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التشغيل وفي الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة

ويمكن للتمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة أن يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التحول من سلاسل القيمة الخطية إلى الدائرية، من خلال توجيه الاستثمارات نحو أنشطة مثل إدارة دورة حياة المنتج، وتكامل سلسلة الإمداد، وتحسين إدارة النفايات، مع الاستمرار في توليد العوائد المالية.

ويُظهر الشكل 2 كيف تنتقل المواد، مسلاً الضوء على مسارات مثل إعادة الاستخدام والإصلاح وإعادة التصنيع وإعادة التدوير والتجديد.

الشكل 2. نموذج المسارات الدائرية القائم على تغييرات في التصميم، الحلقات القصيرة والطويلة



المصدر: الإسكوا، الإسراع بالانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية، 2023.

والصغيرة والمتوسطة النظامية في تسعة بلدان عربية بنحو 207 مليارات دولار، أي ما يعادل 24 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول⁷. وإضافة إلى العقبات أمام التمويل، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عقبات فنية ومؤسسية وتشغيلية ومعلوماتية واجتماعية، بما في ذلك نقص المعرفة الفنية، وعدم وضوح الإرشادات المتعلقة بالتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، وضعف السياسات التمكينية. وفي ما يلي عرض لهذه العقبات هدفه المساعدة في توجيه الاستجابات اللازم اتخاذها على مستوى السياسات والاستثمارات.

العربية، ولكنها تواجه عقبات كبيرة تحول دون اعتماد نماذج الأعمال الدائرية والممارسات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة. ويمكن للاقتصاد الدائري العالمي أن يولد نحو 4.5 تريليون دولار من القيمة بحلول عام 2030⁶، ويمكن للتمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة أن يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الفرص المتعلقة بكفاءة المياه والطاقة والنفائات. غير أن الوصول إلى رأس المال هذا يظل محدوداً. ففي الفترة 2018-2019، قُدرت الاحتياجات التمويلية غير الملباة للمؤسسات الصغرى

الجدول 1. العقبات الرئيسية أمام تحوّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية

نوع العقبة	العقبات الرئيسية
مالية	• محدودية القدرة على الوصول إلى القروض والاستثمارات الطويلة الأجل الميسورة الكلفة لتنفيذ مشاريع دائرية (المعدات، التصميم المراعي للبيئة، المنشآت المخصصة للنفايات). • محدودية الضمانات، وضعف التاريخ الائتماني، وانتشار المؤسسات غير النظامية، مما يؤدي إلى التشدد في متطلبات الضمانات، وفرض أسعار فائدة أعلى، والحد من عدد الموافقات. • افتقار البنوك والمستثمرين إلى البيانات المتعلقة بأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبمخاطر الأعمال الدائرية وعائداتها. • ارتفاع الدين العام في العديد من البلدان العربية يحد من مخططات دعم الإقراض العام والإعانات.
مؤسسية وتنظيمية	• المفاهيم البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة ومفاهيم الاقتصاد الدائري غير مدمجة بالكامل في سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو أنظمتها أو أطر الحوافز التي تقدّمها. • نادراً ما تتضمن السياسات القطاعية/سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية أهدافاً صريحة تتعلق بالتحوّل إلى النماذج الدائرية أو أدوات دعم مخصصة لذلك. • بدأت هيئات ضمان الائتمان والمؤسسات المالية العامة للتوّ في إضافة معايير الاستدامة/الدائرية، مما يدل على ضعف الدعم المقدم للمقرضين التجاريين.
تشغيلية وفنية	• تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المعرفة الفنية والمهارات والقدرات الداخلية اللازمة لإعادة تصميم المنتجات، وتطبيق التكنولوجيات ذات الكفاءة في استخدام الموارد، أو الحصول على الشهادات. • قلة رأس المال العامل تحدّ من القدرة على التجريب، ومن الاستثمارات التجريبية، ومن توظيف موظفين مسؤولين عن الاستدامة. • غالباً ما تتطلب النماذج الدائرية خدمات لوجستية جديدة وسلاسل إمداد عكسية (التجميع، والفرز، وإعادة التدوير) وشراكات تجد المؤسسات صعوبة في إبرامها بمفردها.

6. Victoria Masterson and Ian Shine, *What is the circular economy, and why does it matter that it is shrinking?*, 2023.

7. الإسكوا، الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2023: القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، 2023.

نوع العقبة	العقبات الرئيسية
معلوماتية وتوعوية	• ضعف الوعي بمفاهيم الاقتصاد الدائري وفوائده التجارية؛ كما أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعرف من أين تبدأ أو ما هي التكنولوجيات التي يجب استخدامها. • محدودية فهم متطلبات الإفصاح بشأن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة المطلوبة من المقرضين والمشتريين. • الفجوة الرقمية: تقيد التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي أساساً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات البصمات الرقمية القوية. أما الشركات التقليدية، فقدرتها على الوصول إلى التقييم الائتماني القائم على البيانات وإلى المنتجات المتاحة عبر الإنترنت محدودة.
المساواة والشمول	• تواجه المؤسسات المملوكة من النساء والأقليات تمييزاً ضدها وأعرافاً اجتماعية تقييدية. • يسهم ضعف الوصول إلى الضمانات والشبكات والتمويل النظامي في فجوة تمويلية كبيرة تعود بالضرر بشكل خاص على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة من نساء.

المصدر: المؤلفون.

الإطار 3. منظمات دعم الأعمال في المنطقة العربية: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأولوياتها الاستراتيجية

تفيد منظمات دعم الأعمال في المنطقة العربية بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة بشكل خاص، تواجه صعوبات في تبني التكنولوجيات الجديدة، والوصول إلى التمويل، وبناء مهارات المدراء والعمال، والوصول إلى الأسواق، والتعامل مع الأنظمة المعقدة. وتعمل هذه المنظمات في سياق صعب يشوبه عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والبيروقراطية، والفساد، وتجزؤ الأسواق، وضعف التنسيق، وقلة الميزانيات، واستنزاف الكفاءات^أ. ونتيجة لذلك، تؤكد هذه المنظمات على الحاجة إلى خدمات أكثر استجابة للطلب، والتركيز بشكل أكبر على الاستدامة والتنافسية الخضراء لتقليل التكاليف والوصول إلى أسواق جديدة، وتقديم دعم أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير نماذج أعمال مرنة ورشيقة يمكنها الصمود أمام اضطرابات سلاسل الإمداد والتكيف مع الأنظمة المتطورة^ب.

أ. Harold Macarthy, [Supporting informal enterprises transition towards sustainable growth and formalization in](#)

[Sierra Leone: National action plan for enterprise formalization, 2024](#)

ب. Boost4BSO Project Consortium, [BSO capacity building in Central Europe: Handbook, 2022](#)

الفرص لها أيضاً. ويسلّط الجدول 2 الضوء على مجالات الفرص الرئيسية التي يمكن للتمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة إتاحتها.

لا تخفّ الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة من القيود المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل تخلق

الجدول 2. الفرص التي يمكن إتاحتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الصناديق المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة

مجال الفرصة	كيف يمكن للتمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
تقييم المخاطر	• وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة. • جمع البيانات عن الأداء البيئي والاجتماعي لتحسين الوصول إلى التمويل. • تحديد وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بنماذج الأعمال الدائرية بفعالية أكبر.
التصميم الدائري والابتكار	• إعادة تصميم المنتجات والخدمات باستخدام المبادئ الدائرية في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة. • الاستثمار في الأدوات والعمليات التي تدعم إعادة الاستخدام والإصلاح وإعادة التصنيع وإعادة التدوير. • تحقيق وفورات في التكاليف من خلال التخفيف من استخدام المواد وزيادة كفاءة إدارة الموارد، وزيادة القدرة على الصمود في الوقت نفسه.
تكامل سلسلة الإمداد وأصحاب المصلحة	• إشراك الموردين والعملاء والشركاء الآخرين في التحول إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة دائرية. • اختيار أصحاب مصلحة ملتزمين بالممارسات الدائرية والمسؤولة في جميع مراحل سلسلة الإمداد والعمل معهم. • تعزيز الوصول إلى الأسواق من خلال تلبية توقعات المشترين والمستثمرين المتعلقة بالاستدامة.
إعداد التقارير بشأن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، والالتزام بالشفافية، والامتثال	• الالتزام بالأنظمة والمعايير الدولية والوطنية المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والمتعلقة بالاقتصاد الدائري. • زيادة ثقة المستهلكين والمستثمرين من خلال الإفصاح بشكل أوضح عن الأداء في مجال التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة. • تعزيز سمعة الشركة وإشراك الموظفين من خلال إظهار التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاستدامة.
الكفاءة التنظيمية والتدريب	• رفع مستوى الوعي بالاقتصاد الدائري في إطار ثقافة الشركة. • بناء المهارات والمعرفة لإدماج النهج الدائرية في نماذج الأعمال والعمليات اليومية. • البقاء على اطلاع على أحدث الحلول والتكنولوجيات الدائرية وفرص السوق الدائرية.

المصدر: المؤلفون.

ومخططات تشارك المخاطر والتمويل المختلط، وتنفذ الإصلاحات وتقدم حلول التكنولوجيا المالية التي تعزز قدرة النساء والمؤسسات الصغرى والمشاريع الخضراء/الدائرية على الوصول إلى التمويل.

يتطلب سد فجوات التمويل والقدرات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتخاذ إجراءات خاصة وعامة: على المقرضين تقديم منتجات قائمة على قوة الأعمال وليس على الضمانات، بينما تقدم الحكومات والمؤسسات المالية الدولية الضمانات،

جيم. نمو التمويل الأخضر والتمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة: تحول في المفاهيم في المنطقة العربية

يشكل الدين وسائر أدوات التمويل حالياً الجزء الأكبر من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة¹¹. وتظل القروض الأداة التمويلية الرئيسية لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستثمارات الانبعاثات الصفرية. وتستحوذ القروض المتوسطة والطويلة الأجل على أكثر من 80 في المائة من دعم البنوك العامة، ونحو 65 في المائة من دعم البنوك الخاصة، ونحو 40 في المائة من التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكفلها الضمانات والمنح والإعانات والبرامج الترويجية¹².

ومع ذلك، لا تزال أهداف الاقتصاد الدائري تحصل على حصة متواضعة فقط من التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة. ومن بين أهداف الاستدامة التي تعطيها المؤسسات المالية الأولوية، تحتل حماية المناخ والتكيف مع تغير المناخ المرتبة الأعلى، بينما يظل التحول إلى الاقتصاد الدائري أولوية متوسطة المستوى. وأفادت نحو 30 في المائة فقط من المؤسسات المشمولة باستطلاع Eurochambres and SMEunited بأنها وضعت استراتيجيات وأهدافاً صريحة لتحقيق الاقتصاد الدائري؛ بما أن معظم المؤسسات تركز استراتيجياتها البيئية على الأهداف المتعلقة بالمناخ (الجدول 3). وبشكل عام، يظل التحول إلى الاقتصاد الدائري أولوية ثانوية، حتى لمزودي التمويل للعمل المناخي المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة.

تنمو الاستثمارات العالمية المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة بوتيرة متسارعة. فقد بلغت قيمة الدين والاستثمارات الأسهم للحصول على الطاقة النظيفة وتحقيق التحول الأخضر نحو 1.3 تريليون دولار في عام 2022 (أعلى من عام 2019 بنحو 70 في المائة)⁸. وتزداد الأصول الفدارة حسب النهج المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة بثبات منذ عام 2014، وأصبحت تشكل حصة أكبر من إجمالي الأصول (الشكل 3). وهذا الاتجاه واضح أيضاً في المنطقة العربية، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من أن المبادرات تظل مجزأة والأولويات البيئية تُحدّد أساساً في ضوء شح المياه وتنوع الطاقة وإدارة النفايات، وحيث الضغوط التنظيمية الممارسة لخفض مستويات ثاني أكسيد الكربون أقل مما هي عليه في أوروبا⁹.

وفي المنطقة العربية وحدها، هناك حاجة إلى تمويل إضافي قدره نحو 230 مليار دولار سنوياً لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة¹⁰. ويتطلب سد هذه الفجوة إعادة مواءمة الأنظمة المالية لتوجيه رأس المال العام والخاص نحو الاستثمارات المستدامة والدائرية، ولا سيما لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8. International Renewable Energy Agency, [Maintaining momentum in the energy investment lifecycle](#), n.d.

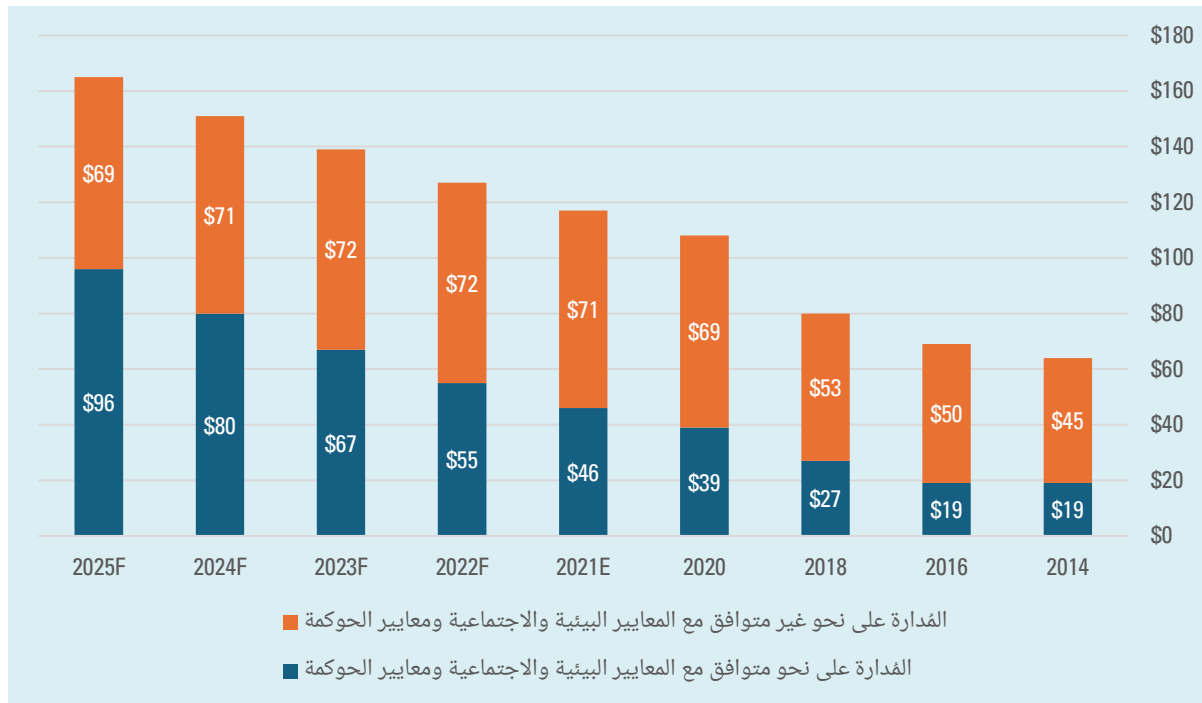
9. European Investment Bank, European Bank for Reconstruction and Development, and the World Bank, [Unlocking sustainable private sector growth in the Middle East and North Africa: evidence from the enterprise survey](#), 2022.

10. Najib Saab and Abdul-Karim Sadik (eds.), [Financing sustainable development in Arab countries: 2018 report of the Arab Forum for Environment and Development](#), 2018.

11. Eurochambres and SMEunited, [Access to sustainable finance for SMEs: A European survey 2023](#), 2023.

12. OECD, [Financing SMEs for sustainability—Financial institution strategies and approaches: Results of an OECD survey of public and private financial institutions](#), 2023.

الشكل 3. تطوّر الأصول العالمية المُدارة على نحو متوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة عبر الزمن



المصدر: Deloitte Insights, *Ingraining sustainability in the next era of ESG investing*, 2022.

وتعتمد المزيد من الشركات الإقليمية المعايير الدولية المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديداً في قطر والإمارات العربية المتحدة، تنشر نحو 80 في المائة من أكبر 200 شركة مدرجة عامة ومملوكة من القطاع الخاص تقارير عن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة¹⁴.

في الوقت نفسه، يكتسب التمويل الأخضر والتمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة زخماً في المنطقة العربية. فاستخدام القروض والسندات المصرفية الخضراء أخذ في الازدياد، كما نما إصدار السندات والصكوك الخضراء في الشرق الأوسط إلى أكثر من الضعف، حتى بلغ 24 مليار دولار في عام 2023¹³ (الشكل 4).

¹³. PwC Middle East, *Middle East Economy Watch – April 2024*, 2024.

¹⁴. Kelsey Goodman and others, *The Middle East is gearing up to combat climate change—its private sector can lead the way*, 2022.

وفي الأردن، يستند نمو التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة ونمو التمويل الأخضر إلى الرؤى الوطنية (رؤية 2025، الخطة الوطنية للنمو الأخضر)، ومبادرات التمويل العام (صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة وصندوق البيئة الأردني)، والجهود الحثيثة الرامية إلى حشد مزيد من الاستثمارات من القطاع الخاص. وتستهدف هذه الجهود مصادر الطاقة المتجددة والمياه والنفايات والأولويات الاجتماعية. ومع ذلك، لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات في الوصول إلى التمويل الأخضر وفي تحقيق الاتساق التنظيمي¹⁷.

وتشير تجارب البلدان إلى إحراز تقدّم وإلى وجود فجوات في آن واحد. ففي لبنان^{15،16}، تتأثر الاتجاهات الناشئة المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة بالاستراتيجيات المناخية الوطنية، ولا سيما استراتيجيات خفض الانبعاثات الطويلة الأجل، وبمتطلبات الإفصاح المفروضة من جانب الاتحاد الأوروبي، وبالمبادرات المحلية. وتركز هذه الجهود أساساً على مصادر الطاقة المتجددة والسندات الخضراء وكفاءة استخدام الطاقة، بدعم من شركاء مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك عوده. ومع ذلك، يستمر عدم الاستقرار الاقتصادي وضعف الأطر في الحد من التوسع.

الجدول 3. ترتيب أهداف الاستدامة المنشودة من خلال الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة

إجابات كل شركة على حدة (بالنسبة المئوية)	بناءً على إجمالي الإجابات (بالنسبة المئوية)	
39.5	27.3	حماية المناخ
16.3	11.3	التكيف مع تغير المناخ
23.3	16.1	منع التلوث والسيطرة عليه
10.4	7.2	التحول إلى الاقتصاد الدائري
7.4	5.1	الاستخدام المستدام للمياه والموارد البحرية وحمايتها
6.4	4.5	حماية واستعادة التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية
16.8	11.6	الأهداف الاجتماعية
24.6	17.0	أهداف الحوكمة الرشيدة للشركات

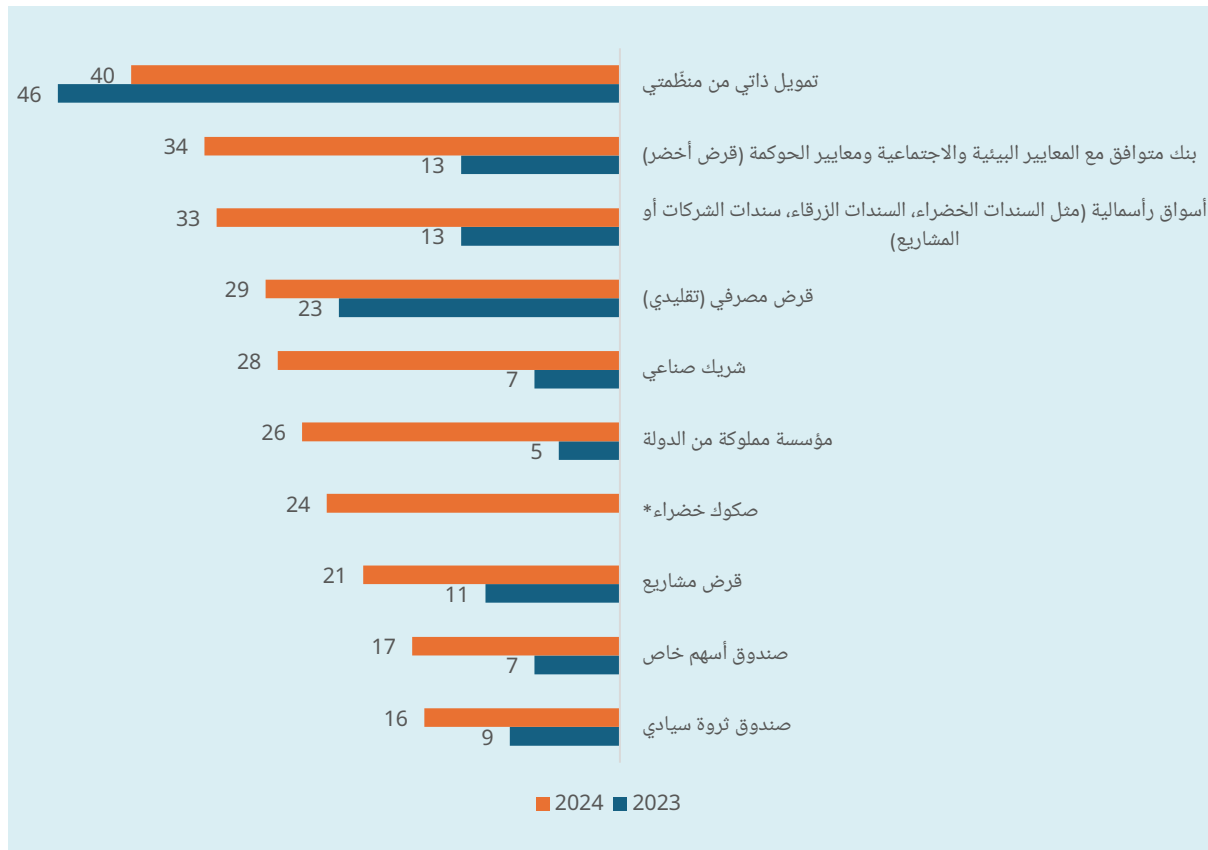
المصدر: Eurochambres and SMEUnited, [Access to sustainable finance for SMEs: A European Survey, 2023](#).

15. Simon A. Kachar, Nada R. Naufal, and Mohamed Y. Alem, [Collaborative ESG pathways: The role of governance and public-private sectors in achieving long-term carbon reduction, 2025](#).

16. Talal F. Salman, Walid Sayegh, and Abdelrahim Ayoubi, [Green bonds, 2016](#).

17. Leaders International, [The green economy in Jordan: sustainability leading the way for growth, 2025](#).

الشكل 4. تطوّر التمويل الأخضر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 2023 إلى 2024 حسب نوع الأداة (بالنسبة المئوية)



المصدر: PwC Middle East, Middle East Economy Watch - April 2024, 2024

هذه الفجوة التمويلية بفعل القصور في تقديم التقارير بشأن الممارسات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة ومع الاستدامة. وتجد الإسكوا أن اعتبارات التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة ليست مدمجة بعد على نطاق واسع في القطاع الخاص العربي، وأن تقارير الاستدامة تظل محدودة. ونتيجة لذلك، قد يكون لدى المستثمرين وصول محدود إلى المعلومات المتسقة والقابلة للمقارنة المطلوبة لتقييم

دال. عدم المساواة في توزيع تمويل العمل المناخي، والفجوات في الإفصاح عن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في المنطقة العربية

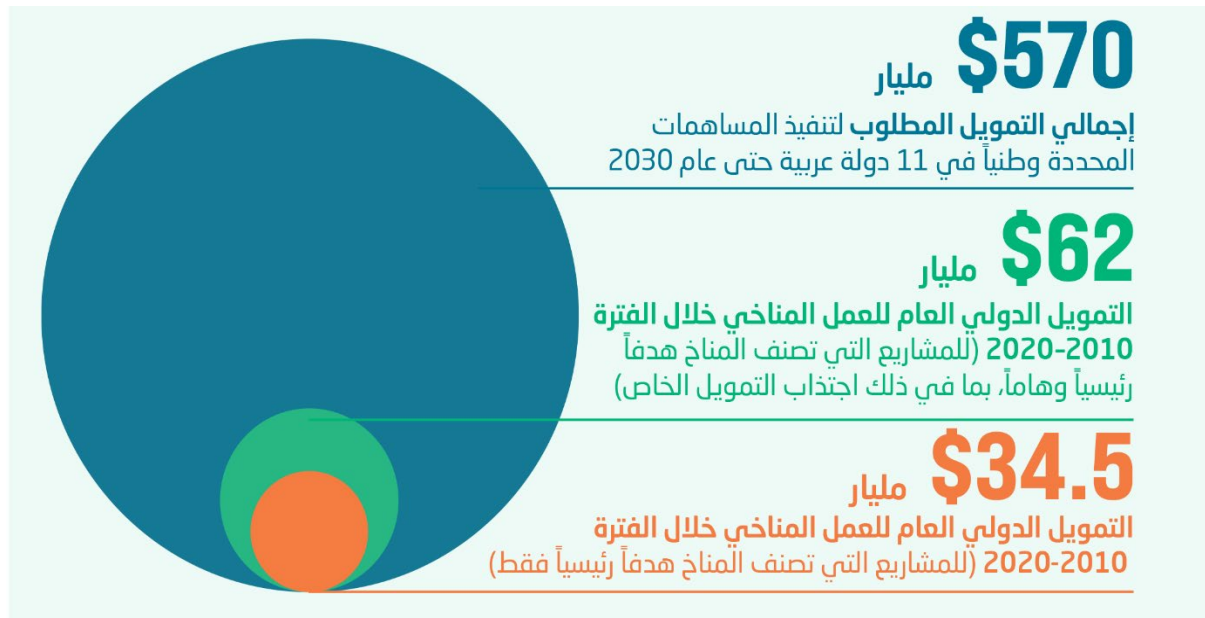
لا يزال التمويل العام الدولي للعمل المناخي في المنطقة العربية أقل بكثير من المستويات المطلوبة وموزعاً بشكل غير متكافئ بين البلدان¹⁸. وتتفاقم

18. الإسكوا، تمويل العمل المناخي، الاحتياجات والتدفقات في المنطقة العربية، 2022.

(أو 34.5 مليار دولار للأهداف المناخية الرئيسية فقط)، مما أدى إلى فجوة كبيرة. وعلى الرغم من النمو السريع للأصول العالمية المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والسندات الخضراء الإقليمية، يظل التمويل غير متكافئ للغاية: فستة من البلدان العربية الأقل نمواً (جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، والسودان، واليمن) تحصل على نحو 5-7 في المائة فقط من التمويل الإقليمي للعمل المناخي، بينما تتلقى دول مثل مصر والأردن والمغرب وتونس القسم الأكبر منه (الشكل 6)²⁰.

أداء الاستدامة وتوجيه رأس المال نحو الاستثمارات الخضراء والدائرية¹⁹. ويمكن لمحدودية الإفصاح أيضاً أن تجعل من الصعب على الشركات إثبات الجدوى التجارية لتخصيص الموارد الداخلية لمشاريع الاقتصاد الدائري. ويُظهر الشكل 5 وجود فجوة واسعة بين احتياجات تمويل العمل المناخي في المنطقة العربية والتدفقات الفعلية. فالبلدان العربية تحتاج إلى نحو 570 مليار دولار لتقديم مساهماتها المحددة وطنياً بحلول عام 2030، بينما لم يبلغ التمويل الدولي العام للعمل المناخي خلال الفترة 2010-2020 إلا 62 مليار دولار تقريباً فقط

الشكل 5. تمويل العمل المناخي الذي تلقتة المنطقة خلال الفترة 2010-2020، مقارنةً بالاحتياجات لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بحلول عام 2030

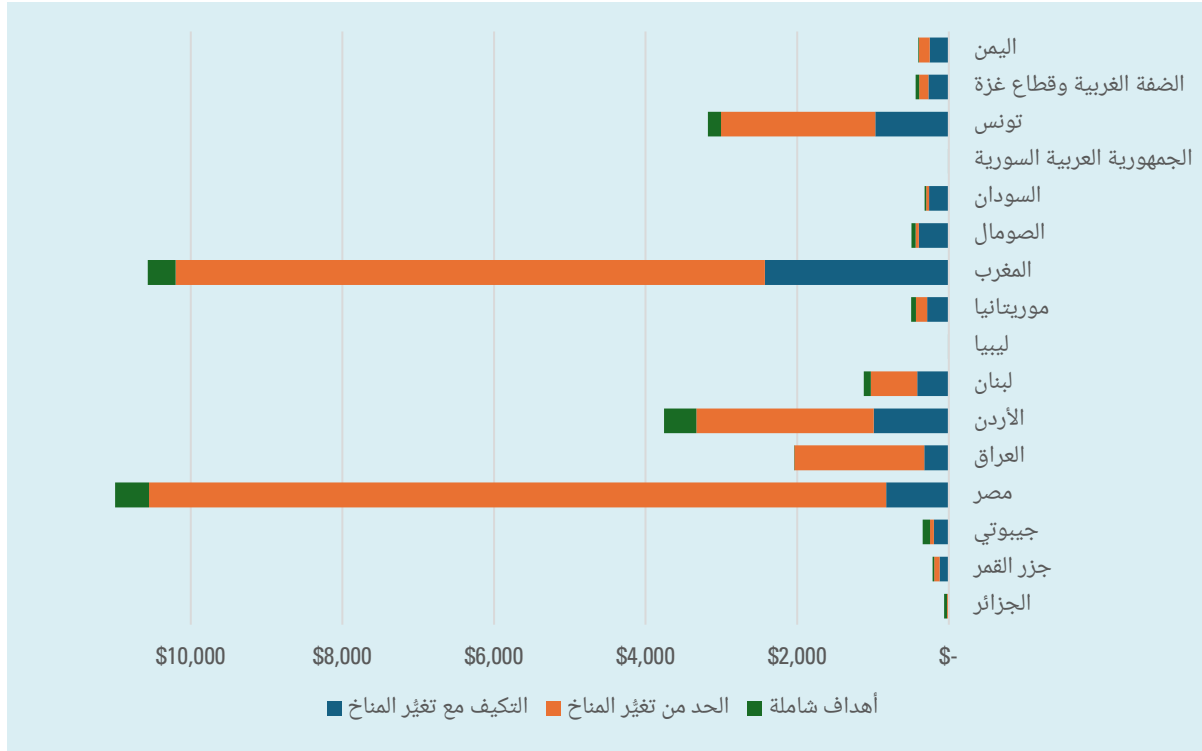


المصدر: الإسكوا، تمويل العمل المناخي: الاحتياجات والتدفقات في المنطقة العربية، 2022.

19. الإسكوا، الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2023: القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، 2023.

20. CEDARE, Drowning in debt: the shocking truth about climate finance in the Arab region, 2025.

الشكل 6. تدفقات تمويل العمل المناخي في المنطقة العربية حسب البلد والهدف، 2010-2020
(بملايين الدولارات لعام 2020)



المصدر: الإسكوا، تمويل العمل المناخي: الاحتياجات والتدفقات في المنطقة العربية، 2022.

هـ. نحو مجموعة أدوات تمويل خضراء ودائرية متنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية

- التمويل الأخضر الإسلامي مثل الصكوك الخضراء، والصناديق الخضراء المتوافقة مع الشريعة، التي يمكنها حشد مدّخرات إقليمية ضخمة للمشاريع المناخية والدائرية، مع احترام مبادئ التمويل الإسلامي.
- رأس المال المغامر والاستثمار في أسهم النمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخضراء والدائرية، اللذان يساعدان الشركات الناشئة والشركات عالية النمو على تطوير وتوسيع الحلول الدائرية المبتكرة (مثل نماذج تحويل النفايات إلى موارد والنماذج الرقمية لتقديم المنتج كخدمة).
- صناديق الاستثمار ذات الأثر التي تهدف صراحة إلى تحقيق نتائج بيئية واجتماعية قابلة للقياس،

تشير هذه الأنماط إلى أن التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، والتمويل الأخضر، والتمويل المستدام في ازدياد في المنطقة العربية. غير أن الاقتصاد الدائري لا يزال يحصل على تمويل محدود نسبياً. ولمواجهة تحديات التمويل بالذّين، بما في ذلك المستويات العالية للذّين العام في عدة بلدان عربية، ولتلبية الاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشتد الحاجة إلى مزيج أوسع من أدوات التمويل، يشمل ما يلي:

التمويل الخاص الذي قد يظل على الهامش في غياب هذه النماذج.

ومن شأن تطوير مجموعة أدوات متنوعة كهذه، وتكييفها مع السياقات المحلية، في ظل تعزيز الإفصاح عن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، أداء دور أساسي في زيادة الاستثمارات الدائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء المنطقة العربية.

وإلى تحقيق عوائد مالية في الوقت نفسه، باستخدام مقاييس التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والمقاييس الدائرية كمعايير استثمارية.

- **نماذج التمويل المختلط** التي تجمع بين رأس المال العام التفضيلي أو الخيري والمستثمرين التجاريين، مقلصةً بذلك مخاطر مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدائرية، وجاذبةً

2. دعم تحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الاقتصاد الدائري: مبادرات الاستثمار المؤسسي

ألف. مبادرات الاستثمار المؤسسي الدولية

القطاعية، والشركات المدرجة في البورصة، والشركات الخاصة الأخرى التي تتبع الأثر^{22,21} باستخدام انبعاثات النطاقات 1 و 2 و 3²³ لتحديد أين يمكن للممارسات الدائرية أن تقلل من الانبعاثات واستهلاك الموارد. غير أن التقدم المحرز غير متكافئ. وقد أدت التطورات الأخيرة، بما في ذلك التعديلات على قاعدة هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ (2025)، علاوة على التأخير في تطبيق توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن إعداد تقارير استدامة الشركات، وتعديله، إلى زيادة عدم اليقين المحيط بمتطلبات إعداد تقارير التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في المستقبل وبتوقعات المستثمرين.

تدمج العديد من الشركات الكبيرة، ولا سيما في القطاعات الكثيفة الاستخدام للطاقة والموارد، الاستدامة في استراتيجياتها الأساسية، من خلال إنشاء وحدات مخصصة للتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، أو للمسؤولية المجتمعية للشركات، ومن خلال تعزيز الشراكات مع الموردين والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات، والعمل على التزام أصحاب المصلحة بأهداف الانبعاثات الصفرية وأهداف الاقتصاد الدائري. وتتضمن هذه الجهات الفاعلة البنوك، والتحالفات/التجمعات

الإطار 4. الاتجاهات المعاكسة للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في الأسواق الرئيسية

- قاعدة هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ (2025): راجعت الهيئة أجزاء من قاعدة الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، فحدت من نطاق البيانات التي يُطلب من الشركات المدرجة في البورصة الإفصاح عنها. وقد أثار ذلك تساؤلات حول الاتجاه الطويل الأجل للإفصاح المناخي الإلزامي في واحد من أكبر أسواق رأس المال في العالم.
 - حزمة "أومنيبوس" لتعديل توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن إعداد تقارير استدامة الشركات: في الاتحاد الأوروبي، وافق واضعو السياسات على تأجيل تطبيق التوجيه بشأن إعداد تقارير استدامة الشركات وعلى الحد من نطاقه ليشمل بعض الشركات فقط لمدة سنتين على الأقل. وعلى الرغم من أن التوجيه يظل حجر الزاوية في نظام إعداد تقارير الاستدامة في الاتحاد الأوروبي، فإن التأجيل يشير إلى أن تطبيق التوجيه أبطأ وأكثر حذراً مما كان مخططاً له في البداية.
- بالنسبة للمنطقة العربية: تؤكد هذه التطورات على أن تنظيم الإفصاح والإبلاغ بشأن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة وبشأن الاستدامة لا يزال يتطور عالمياً. كما تسلط الضوء على أهمية تصميم أطر للإفصاح ورفع التقارير تكون مناسبة للمنطقة وواضحة للمستثمرين، من دون إثقال كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

21. OneMoneyWay, Understanding investors: types, roles, strategies, and market impact, 2024.

22. CFI Team, Financial intermediary, 2020.

23. ترد التعاريف في المسرد.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتصاد الدائري.

1. المؤسسات المالية (البنوك والصناديق)

لتوضيح كيف تقوم أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة المالية بدعم الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والاستثمارات في الاقتصاد الدائري، يقدم الجدول 4 ثلاثة أمثلة: شركة لإدارة الاستثمارات، وبنك تجاري، وشركة ملكية خاصة. وتبين هذه الأمثلة الثلاثة الهياكل الاستثمارية التي يمكن استخدامها لتوجيه رأس المال نحو تمويل نماذج الأعمال الدائرية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويتضمن المستثمرون الرئيسيون المساهمون في التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة وفي تمويل الاقتصاد الدائري البنوك والصناديق، والشركات المدرجة في البورصة، والشركات المملوكة من الدولة، والشركات الخاصة الأخرى، والتجمعات أو التحالفات القطاعية. وقد تكون البنوك والصناديق والتجمعات والتحالفات القطاعية إما عامة وإما خاصة، بينما عادة ما تكون الشركات المدرجة في البورصة والشركات الأخرى خاصة. أما الشركات المملوكة من الدولة، فهي شركات عامة.

وتبين دراسات الحالة التالية كيف يستخدم هؤلاء المستثمرون أدوات تمويل مختلفة لدعم تحول

الجدول 4. مبادرات التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة وتمويل الاقتصاد الدائري، حسب نوع الجهة المستثمرة

اسم الشركة ونوعها	نوع الأداة (الأدوات)	الأهداف	الهيكل الاستثماري	النتائج (إن تحققت)
Circulate Capital شركة لإدارة الاستثمارات، مدعومة من شركات كبيرة (P&G PepsiCo)	أسهم الملكية، التمويل شبه القائم على حقوق الملكية، والدين	- التركيز على الشركات المعنية بإعادة التدوير في إطار سلسلة الإمداد، والتي تهتم بثلاثة مجالات رئيسية: - إدارة النفايات. - تكنولوجيات إعادة التدوير لإنتاج منتجات أعلى قيمة (Upcycling). - الرقمنة لتحسين الكفاءة والشفافية والتتبع على امتداد سلسلة القيمة.	استراتيجية "Circulate Capital Disrupt – Innovation"، والتي تغطي مجالات الاستثمار التالية: - المواد المبتكرة (مثل المواد الحيوية المنشأ). - نماذج الأعمال الدائرية: المنصات الرقمية التي تعزز الكفاءة وتحسن البيانات وتدعم أنظمة إعادة الاستخدام/إعادة التعبئة. - تكنولوجيات إعادة التدوير المتقدمة.	✓ دعمت تطوير ثمانية مؤسسات صغيرة ومتوسطة. ✓ استثمرت أكثر من 80 مليون دولار في عام 2022.

اسم الشركة ونوعها	نوع الأداة (الأدوات)	الأهداف	الهيكل الاستثماري	النتائج (إن تحققت)
HSBC (المملكة المتحدة) (بنك تجاري ومزود للخدمات المالية) ^أ	أدوات الدين: قروض خضراء لأجل، قروض مرتبطة بالاستدامة، تسهيلات ائتمانية خضراء متجددة، تمويل الأصول الخضراء، ودائع خضراء، تمويل تجاري أخضر ومستدام، سندات خضراء ومرتبطة بالاستدامة.	تيسير تقديم ما يتراوح بين 750 مليار و تريليون دولار من التمويل والاستثمارات المستدامة بحلول عام 2030.	صندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخضر، بقيمة 500 مليون جنيه إسترليني.	-
KKR شركة استثمارات (شركة ملكية خاصة) ^ب	أدوات الدين: قروض خضراء لأجل، قروض مرتبطة بالاستدامة، تسهيلات ائتمانية خضراء متجددة، تمويل أصول خضراء، ودائع خضراء، تمويل تجاري أخضر ومستدام، سندات خضراء ومرتبطة بالاستدامة.	الاستثمار في حلول تجارية قابلة للتوسع لمعالجة التحديات العالمية الرئيسية المتعلقة بأربعة مجالات استثمارية: العمل المناخي، الحياة المستدامة، التعلم مدى الحياة، والنمو الشامل.	محفظة تتضمن فئة تركز على الاقتصاد الدائري.	✓ منذ عام 2010، تم استثمار أكثر من 45 مليار دولار في فئات متعددة من الأصول، وذلك في مجالات مثل التحول في مجال الطاقة، وتطوير القوى العاملة، والانتقال إلى الاقتصاد الدائري.

أ. Circulate Capital, [Circulate Capital](#), n.d. (accessed 22 July 2026).

ب. HSBC UK, [HSBC Go Greener SME Reward](#), n.d. (accessed 22 July 2026).

ج. KKR, [Working Together: 2023 Sustainability Report](#), 2024.

2. التحالفات والتجمعات القطاعية

وفي المنطقة العربية، يمكن بناء تحالفات مماثلة تُعنى بالقطاعات ذات الأولوية مثل تغليف الأغذية أو مواد البناء أو المنسوجات، والربط بين الشركاء الدوليين والعلامات التجارية الإقليمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية. وتتضمن الاختلافات الهيكلية التي يجب مراعاتها تشتت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتفاوت في إنفاذ الأنظمة المتعلقة بالنفايات وإعادة التدوير، ومحدودية التمويل بالمنح وتمويل المشاريع الخيرية.

تشكل التحالفات المتعددة أصحاب المصلحة مثلاً آخر على التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والتمويل الدائري المبتكرين. ويتناول الإطار 5 تحالف The CIRCLE، وهو آلية تعاون بين القطاعين العام والخاص تحشد الاستثمارات ذات الأثر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة على التخفيف من البلاستيك وتطوير سلاسل القيمة البلاستيكية الدائرية.

3. الشركات المدرجة في البورصة

تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة مجموعة من الأدوات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، مثل السندات والقروض والمنح، لتمويل المشاريع الدائرية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشريكة (الجدول 5). وفي المنطقة العربية، يمكن اعتماد نهج مماثلة من قبل شركات النفط الوطنية، والمرافق العامة، وشركات التجزئة الكبرى، باستخدام الأدوات ومسّرات الأعمال الخضراء، من أجل دعم الموردين المحليين والشركات الناشئة الدائرية. غير أنّ ارتفاع مستويات الملكية الحكومية، وقلة تطور أسواق السندات الخضراء، وفرض القيود على إنفاذ الأنظمة المتعلقة بالنفايات وإعادة التدوير والعمل تتطلب تنسيقاً وثيقاً مع السلطات العامة، وتطويراً تدريبياً للسوق، وتعزيزاً لقرارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات التنظيمية.

الإطار 5. مثال على تحالف بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدائرية

يُعدّ تحالف CIRCLE مثالاً على التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدائرية. ويستفيد هذا التحالف من دعم شركاء رئيسيين، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة EY وUnilever، ويعتمد نهج الاستثمارات ذات الأثر للتوسع في الحلول التي تطورها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التقليل من استخدام البلاستيك ومعالجة النفايات البلاستيكية.

ويعتمد الهيكل الاستثماري لتحالف CIRCLE على الدعم من عدة مجموعات شركات رئيسية وجهات شريكة في التنمية. وقد حشد التحالف 21 مليون دولار من التمويل المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على التحول إلى سلسلة قيمة بلاستيكية دائرية.

المصدر: Unilever, The CIRCLE Alliance: scaling packaging circularity to reduce plastic waste, 2024.

الجدول 5. أمثلة على شركات كبيرة تستخدم أدوات متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة لتنفيذ مبادرات الاقتصاد الدائري

اسم الشركة ونوعها	نوع الأداة (الأدوات)	الأهداف	الهيكل الاستثماري	النتائج (إن تحققت)
ENEL شركة طاقة إيطالية متعددة الجنسيات	سندات مرتبطة بالاستدامة	ترتبط أسعار الفائدة بانخفاض كثافة الكربون في النطاق 1 للشركة، مع التركيز على أربعة مجالات: - الطاقة المتجددة. - الشبكات الذكية والتخزين. - إدارة دورة حياة المنتج. - المشتريات الدائرية.	- صندوق الاقتصاد الدائري وفرع الطاقة الخضراء في Enel. - تمويل تطوير مشاريع الاقتصاد الدائري بالشراكة مع الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات التالية: كفاءة استخدام الطاقة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيات تحويل النفايات إلى طاقة، الإدارة المستدامة للموارد.	✓ إصدار سندات مرتبطة بالاستدامة بقيمة 11.6 مليار دولار في عام 2022. ✓ 23 برنامجاً لتحفيز الأعمال، من أجل تطوير مشاريع دائرية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجتمعات المحلية. ✓ إعداد أداة تقرير الاقتصاد الدائري لقياس وتحسين أداء شركات الأعمال على نحو متوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة.

اسم الشركة ونوعها	نوع الأداة (الأدوات)	الأهداف	الهيكل الاستثماري	النتائج (إن تحققت)
Total Energies شركة طاقة عالمية كبرى ^ب	قروض من دون فوائد وضمانات	تطوير النسيج الاقتصادي المحلي الداعم للاقتصاد الدائري في فرنسا.	تقديم الدعم من خلال Club Circul'R، وهي شبكة تضم أكثر من 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فرنسية تعمل على تطوير حلول الاقتصاد الدائري.	✓ استفادت 130 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من قروض بقيمة خمسة ملايين يورو في عام 2023.
Veolia شركة طاقة عالمية كبرى ^ج	تمويل، منح	- إعادة ابتكار قطاع جمع النفايات وإحداث تحول جذري فيه. - تطوير ثقافة إعادة التدوير في الشرق الأوسط. - تعزيز الجدوى الاقتصادية للشركات المنخرطة في إعادة التدوير.	Veolia SPARK، برنامج تسريع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط.	—
H&M شركة تجزئة كبرى ^د	منح، سندات خضراء	100 في المائة من المواد مصنعة من مواد معاد تدويرها أو من مصادر مستدامة بحلول عام 2030.	- مختبر الابتكار الدائري. "Global Change Award" (جائزة التغيير في العالم)، وهي برنامج مسرع الأعمال التابع لمؤسسة H&M. هدفه دعم الابتكارات القادرة على إحداث تحول جذري في قطاع النسيج، بما يجعله قطاعاً دائرياً وعادلاً وتجديدياً.	✓ حصل كل فائز بالجائزة على منحة بقيمة 200,000 دولار وتُسَنَّت له المشاركة لسنة واحدة في برنامج التسريع. ✓ أُصِدت سندات خضراء بقيمة 500 مليون يورو تستحق بعد ثماني سنوات.
LVMH شركة تجزئة كبرى ^{هـ}	منح	وضع خطط لتحول الموردين إلى مطابقة هدف خفض انبعاثات النطاق 3.	- LVMH Circularity. - LIFE 360 Business Partners: يهدف إلى تسريع التحول نحو الدائرية والاستدامة ضمن قطاع السلع الفاخرة.	—

أ. Enel S.p.A., [Sustainability Report 2023: Consolidated Non-Financial Statement](#), 2024

ب. TotalEnergies, [Sustainability & Climate 2024 Progress Report](#), 2024

ج. Veolia, [ESG: The Heart of Veolia's Multifaceted Performance: Multifaceted Performance Progress Report 2023](#), 2023

د. H&M Hennes & Mauritz AB, [Annual and Sustainability Report 2025](#), 2026

هـ. LVMH, [For the environment](#), n.d. (accessed 22 July 2026)

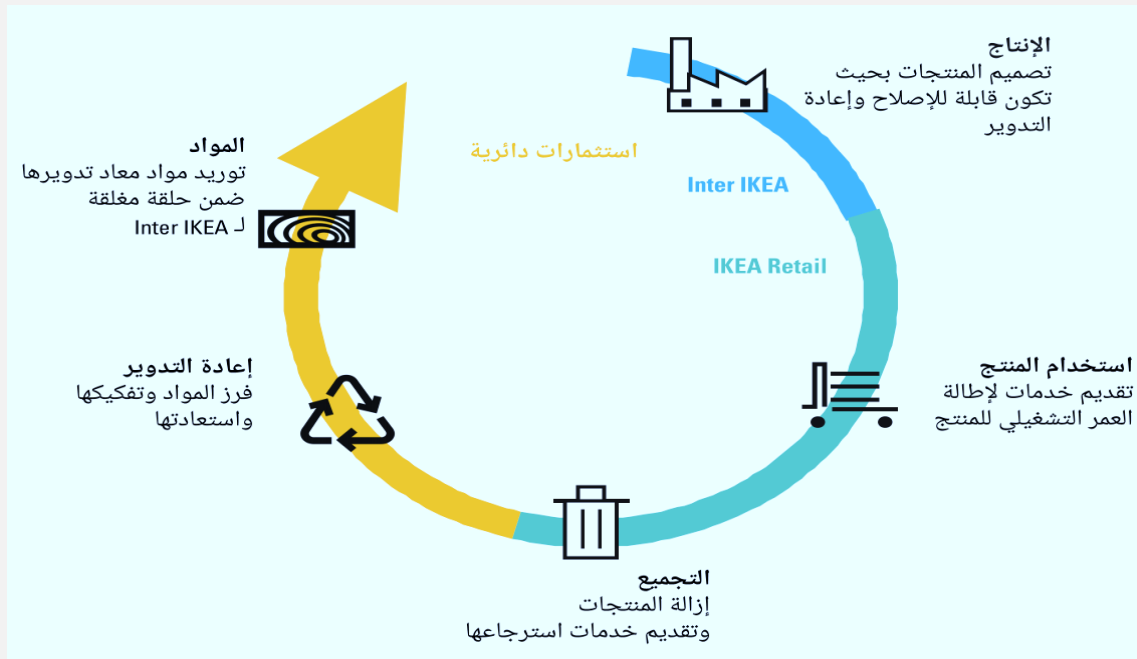
بيئية واقتصادية وتنظيمية خاصة تؤثر على كيفية الاستثمار على نحو متوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة على أرض الواقع. ولتتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية من اعتماد هذه النماذج العالمية، يجب تكييف الاستراتيجيات مع الواقع الإقليمي العربي والعقبات المحلية.

تعتمد العديد من الشركات الكبيرة الأخرى العاملة في قطاعات مختلفة، مثل PepsiCo، التي أصدرت سندات خضراء بقيمة 1.25 مليار دولار في عام 2022²⁴، استراتيجيات متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة لدعم تحوّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نماذج الأعمال الدائرية. ومع ذلك، تتسم المنطقة العربية بظروف

الإطار 6. إيكيا (IKEA): شركة تجزئة تستخدم الاستثمار في الأسهم والاستثمارات ذات الأثر لتحقيق أهداف الاقتصاد الدائري

تقدّم إيكيا، وهي شركة تجزئة كبرى، مثالاً على كيفية استخدام شركة عالمية للاستثمار في الأسهم والاستثمارات ذات الأثر لتحقيق أهداف الاقتصاد الدائري في إطار سلسلة القيمة الخاصة بها. ويشمل نهجها تقديم منتجات ذات قدرات دائرية فقط بحلول عام 2030، وتمكين الموردين من استخدام مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 100 في المائة، والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير التكنولوجيات أو تعزيز القدرات التي تساعد في منع إنتاج النفايات وفي زيادة إمدادات المواد المعاد تدويرها. ويستند هذا الهيكل الاستثماري إلى Ingka Investments (صندوق إيكيا)، الذي يشمل فئة الاستثمار الدائري، و IKEA Social Entrepreneurship. وتشير النتائج المتاحة إلى أن إيكيا استثمرت ثلاثة مليارات دولار في عدد من مبادرات الاقتصاد الدائري والاستثمارات في الأراضي الحرجية والطاقة المتجددة.

استراتيجية IKEA المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، والهادفة إلى دعم سلسلة القيمة الدائرية



المصدر: Inter IKEA Group, IKEA sustainability report FY23, 2024

24. PepsiCo, Inc., PepsiCo issues new \$1.25 billion 10-year green bond as company accelerates pep+ transformation, 2022.

الأخضر من خلال احتضان الأعمال، وتطوير الأسواق وتقديم التمويل المصمّم لاحتياجاتهم، مما يساعد في تحويل الابتكارات المحلية إلى استثمارات قابلة للتمويل المصرفي²⁷.

باء. الاستثمارات المؤسسية العربية: مبادرات دائرية رائدة تقودها الشركات

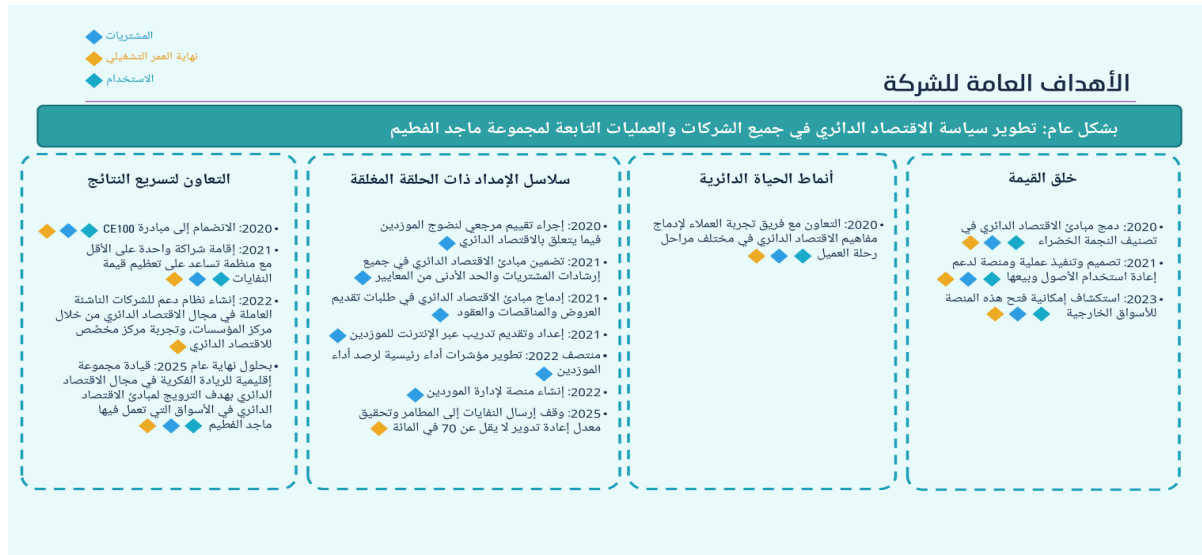
تطوّر بعض الشركات، مثل مصدر وسعودي أرامكو، استراتيجياتها لتمويل التحول الأخضر. وتشير تقاريرها بشأن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة إلى أن حصة كبيرة من تمويلها الأخضر مخصصة لتعزيز المبادرات المتعلقة بالتحول في مجالات الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، واحتجاز الكربون، ومشاريع الطاقة الشمسية والرياح، التي تتوافق بشكل وثيق مع مجالات خبرتها.

4. التعاون بين بلدان الجنوب لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأدوات خضراء

يعزّز التعاون بين بلدان الجنوب تطوير نماذج تمويل خضراء قابلة للتوسّع لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي الهند، يقدم بنك تنمية الصناعات الصغيرة في الهند (SIDBI) قروضاً بأسعار معقولة، وأدوات لتشارك المخاطر، ومساعدة فنية²⁵، بما في ذلك من خلال برنامج الاستثمار والتمويل الأخضر من أجل تحوّل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة (MSE-GIFT)

المدعوم من صندوق المناخ الأخضر، بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني التكنولوجيات النظيفة²⁶. وفي كينيا، يدعم مركز الابتكار المناخي وبرامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخضراء رواد الأعمال في المجال

الشكل 7. استراتيجية الاقتصاد الدائري لمجموعة ماجد الفطيم



المصدر: Majid Al Futtaim, *Unlocking Value: Majid Al Futtaim's Roadmap to Circularity*, n.d.

25. Small Industries Development Bank of India, *Incentive schemes for green loans*, n.d.

26. Green Climate Fund, *FP241: Financing Mitigation and Adaptation Projects in Indian MSMEs*, 2024.

27. Kenya Climate Innovation Center, *GreenBiz programme*, n.d.

وفي الإمارات العربية المتحدة، تستثمر مجموعة ماجد الفطيم، وهي تتضمن مراكز تسوق ومراكز تجارة بالتجزئة والترفيه، أيضاً في الاقتصاد الدائري، ولا سيما في تشييد المباني وممارسات إدارة النفايات الدائرية. ومن خلال برنامج تسريع الأعمال الممول داخلياً، تسهم الشركة مباشرة في التحول الدائري للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة ضمن منظومة أعمالها. ويهدف البرنامج إلى تحقيق انبعاثات صفرية بحلول عام 2040 ومواءمة نهج الشركة مع إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، مما يضعها بين أولى الجهات التي تتبنى الإطار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 7).

3. الأطر التنظيمية والسياساتية المتعلقة بالاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة وبالتحول إلى الاقتصاد الدائري

بينما تعتمد بلدان أخرى بشكل رئيسي على المبادرات الطوعية والرؤى والاستراتيجيات العامة. وتكمن الثغرة المشتركة في غياب تصنيف إقليمي موحد للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، مما يجعل من الصعب على المستثمرين المقارنة بين المشاريع، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهم ما يُصنّف على أنه "أخضر" أو "دائري".

في هذا السياق، طوّرت الإسكوا مسار عمل إقليمي بشأن تصنيفات التمويل الأخضر وتمويل العمل المناخي، تضمّن سلسلة **ندوات عبر الإنترنت ودورة تدريبية** تتناول مفاهيم التصنيف وُهج إعداد التقارير، والتطبيقات الوطنية، وخيارات حشد التمويل للعمل المناخي في المنطقة العربية²⁸.

وتبيّن تجارب البلدان هذا التنوع. ويلخّص الجدول 6 كيف تقوم الإمارات العربية المتحدة وعمان والمملكة العربية السعودية بدمج المبادئ المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، وذلك من خلال هيئات تنظيم الأوراق المالية والمستثمرين السياديين وقواعد البورصة، وكيف تؤثر هذه التدابير بشكل غير مباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال متطلبات سلاسل الإمداد والمشتريات. وفي معظم الحالات، تقع الالتزامات

تعترف المنطقة العربية بشكل متزايد بأنّ كلاً من الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والتحوّل إلى الاقتصاد الدائري يشكل محزكاً مهماً للتنمية المستدامة. غير أنّ أثر هذه الاستثمارات وهذا التحوّل يتوقّف إلى حد بعيد على الأطر التنظيمية والسياسات المعمول بها، والتي تتفاوت بشكل كبير بين البلدان. ويتناول هذا القسم قواعد التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في المنطقة، وحالة الإفصاح والحوافز، ويقارنها مع الممارسات العالمية، مع التركيز على ما تعنيه هذه القواعد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيف تؤثر على وصولها إلى الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة.

ألف. الأطر التنظيمية للتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في المنطقة العربية

تتفاوت الأطر التنظيمية للتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة بين البلدان العربية. فقد فرضت بعض البلدان متطلبات لإعداد تقارير الاستدامة ووضعت استراتيجيات للتمويل الأخضر،

28. الإسكوا، تعزيز النهج الإقليمية لتوجيه السياسات والتمويل في مجال المناخ، لا تاريخ.

على أن المخاطر المناخية والبيئية هي أيضاً مخاطر مالية، وأنه ينبغي للمشرفين إدماجها في الإشراف التحوطي، واختبارات الضغط، وتوقعات إدارة المخاطر في البنوك³⁰. وبالنسبة للجهات التنظيمية العربية، يستدعي ذلك استخدام الأدوات الإشرافية (مثل إصدار مبادئ توجيهية بشأن إدارة المخاطر المناخية، وتحديد التوقعات الرقابية بشأن العناية الواجبة للتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة عند الإقراض للقطاعات العالية الأثر)، بهدف توجيه التمويل نحو الأنشطة المستدامة والدائرية، بما في ذلك تلك التي تقودها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الرئيسية على عاتق الشركات المدرجة في البورصة أو الكيانات العامة الكبيرة، وتتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قنوات السوق (مثل معايير التأهيل المسبق، وتوقعات المشتري) بدلاً من الأنظمة المباشرة.

وإضافة إلى هيئات تنظيم الأوراق المالية والبورصات، تُعد البنوك المركزية والجهات المعنية بالإشراف المالي بالغة الأهمية لتعميم التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في أسواق رأس المال²⁹. وعلى المستوى الدولي، تؤكد هيئات مثل شبكة تخضير النظام المالي وصندوق النقد الدولي

الجدول 6. أطر تنظيمية مختارة لتعميم التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة وعمان والمملكة العربية السعودية

البلد	الهيئة التنظيمية	الولايات	الإنفاذ	الأثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
عمان	بورصة مسقط (MSX)	المبادئ التوجيهية لبورصة مسقط المتعلقة بالتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والموجهة إلى الشركات المدرجة إفصاح إلزامي عن الكربون، والتنوع، وإدارة المياه	الإفصاح عن مدى التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة إلزامي للشركات المدرجة في بورصة مسقط	التزامات مباشرة بالإبلاغ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة؛ وضغوط غير مباشرة على المؤسسات الأخرى تزايد الطلب على المشتريين والمقرضين لوضع حد أدنى من مقاييس التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها بيانات جيدة حول مدى التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة لها الأفضلية في إبرام الشراكات مع الشركات المدرجة ¹

29. الإسكوا، تعزيز النهج الإقليمية لتوجيه السياسات والتمويل في مجال المناخ، لا تاريخ.

30. Mainstreaming Climate in Financial Institutions, Central Banks and Supervisors Network for Greening the Financial System (NGFS), 2022.

البلد	الهيئة التنظيمية	الولايات	الإنفاذ	الأثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المملكة العربية السعودية	صندوق الاستثمارات العامة	تركيز رؤية 2030 على النمو المستدام والمتنوع يقوم الصندوق بتطوير نحو 70 في المائة من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 الصندوق عضو في مبادرة One Planet للصناديق السيادية	لم تذكر قاعدة إفصاح محدّدة مفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإفصاح عن مدى التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة	ورود طلبات جديدة على مشاريع الطاقة المتجددة/الخضراء المرتبطة بالصندوق زيادة الفرص في سلاسل القيمة "الخضراء"، بفضل المعايير العالية عند الدخول تأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساساً بمتطلبات السوق، لا بمتطلبات الامتثال التنظيمي ^أ
الإمارات العربية المتحدة	هيئة الأوراق المالية والسلع سوق أبوظبي العالمي (ADGM)	هيئة الأوراق المالية والسلع: إلزام شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي بإعداد تقارير استدامة سنوية سوق أبوظبي العالمي: وضع قواعد للإفصاح عن التمويل المستدام والتمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة ^ب	فرض إعداد تقارير إلزامية حول الاستدامة/التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة على الشركات المساهمة العامة المدرجة	ينشأ الأثر في معظمه بصورة غير مباشرة، من خلال متطلبات سلاسل الإمداد الواردة من العملاء المدرجين ^ج تزداد الحاجة إلى بيانات التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة من أجل الوصول إلى رؤوس المال والعقود المهمة قد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات ناجمة عن ارتفاع تكاليف الإبلاغ (إعداد التقارير) حول التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة ومحدودية قدراتها في هذا المجال ^د

أ. Centre for Sustainability and Excellence, [Top 10 challenges and considerations for ESG executives in MENA countries](#), 2025.

ب. Public Investment Fund, [Green Finance Framework](#), August 2024.

ج. Norton Rose Fulbright, [The developing legal and regulatory regime for ESG in the Middle East and emerging D&O exposures](#), 2023.

د. Charles Russell Speechlys, [ESG reporting for public and listed companies](#), 2024.

هـ. Abu Dhabi Securities Exchange, [Environmental, Social and Governance \(ESG\) Disclosure Guidance for Listed Companies](#), 2025.

و. Abu Dhabi Global Market, [ESG disclosures framework](#), n.d. (accessed 3 August 2026).

ز. Abu Dhabi Global Market, [Sustainable finance](#), n.d. (accessed 3 August 2026).

باء. متطلبات الإفصاح وإعداد التقارير بشأن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة

الإفصاح هو مكوّن رئيسي من مكوّنات أطر التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة. وفي المنطقة العربية، تُعدّ تقارير الاستدامة وتقارير التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة حسب نهج متنوعة في البلدان المختلفة:

- **الإبلاغ الإلزامي في عدد محدود من الأسواق،** مثل تقارير الاستدامة السنوية المفروضة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في الإمارات العربية المتحدة³¹، وقواعد الإفصاح عن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة المفروضة على الشركات المدرجة في بورصة مسقط في عُمان³².
- **المبادئ التوجيهية الطوعية أو القواعد العامة لحوكمة الشركات،** التي تشجّع على الإفصاح عن مدى التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، لكنها لا تحدد صيغاً تفصيلية أو أولويات قطاعية أو آليات إنفاذ في العديد من البلدان.
- **إرشادات محدودة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مما يعني أن الشركات الأصغر غالباً ما تكون غير متأكدة من المعلومات التي يتوقعها المستثمرون والبنوك منها.

ويؤدّي هذا التجزؤ إلى ثلاث مشاكل: (1) محدودية القدرة على المقارنة فيما بين البلدان والقطاعات؛ (2) ارتفاع تكاليف المعاملات المترتبة على

المستثمرين الدوليين؛ (3) تفاقم فجوة القدرات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تمتلك الموارد اللازمة لفهم الأطر المتعددة وتطبيقها. وبما أنّ سلاسل القيمة العالمية تطلب بشكل متزايد البيانات المتعلقة بالتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة وبالتحول إلى الاقتصاد الدائري، يُخشى أن تُستبعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئات ذات التنظيم الضعيف من العقود، أو أن يُطلب منها تقديم تقارير مخصّصة ومكلفة.

في الوقت نفسه، المشهد العالمي للإفصاح عن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة أخذ في التطور. فالتطورات الأخيرة، مثل قرار الاتحاد الأوروبي بتأجيل تطبيق التوجيه المتعلق بتقارير الاستدامة المقّدة من الشركات وتبسيط أجزاء منه من خلال حزمة "Omnibus"³³، وقيام هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بمراجعة قواعد الإفصاح المناخي الإلزامية، تشير إلى ممارسة ضغوط سياسية متزايدة ضد صرامة متطلبات التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة³⁴. ولا تعكس هذه الاتجاهات المعاكسة الاتجاه الأوسع نحو مزيد من الشفافية، لكنها تخلق عدم يقين بشأن سرعة وتصميم القواعد المستقبلية (الإطار 4). ويتضمن الإطار 4 مزيداً من التفاصيل حول تطور مشهد الإفصاح المناخي.

ويمكن لواضعي السياسات في المنطقة العربية اعتماد نهج تدريجي لإعداد التقارير بشأن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، من خلال القيام تدريجياً بفرض متطلبات إلزامية على الشركات الكبيرة المدرجة والمؤسسات المالية، ودعم

31. Clifford Chance, [MENA region: three emerging ESG finance trends](#), 2023.

32. Muscat Stock Exchange, [ESG disclosure guideline](#), 2023.

33. Geneva Forwood and others, [EU Omnibus Package: 10 things you should know about the proposed changes to key sustainability legislation](#), 2025.

34. Moriah Costa, [SEC moves to freeze its climate disclosure rule](#), 2025.

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووضع أطر وطنية متكاملة للتمويل³⁶. وعندما تقوم وزارات المالية ووكالات التخطيط بمواءمة الموازنات والسياسات الضريبية والاستثمارات العامة مع أولويات التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والاقتصاد الدائري، فإنها تعطي إشارات أوضح للمستثمرين وتقلل من عدم يقين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتضمن أدوات السياسات الأكثر ملاءمة: مخططات ضمان الائتمان الموجهة، والتسهيلات المقدمة للتمويل المختلط للمشاريع الخضراء والدائرية؛ والمشتريات العامة الخضراء التي تكافئ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الممارسات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة؛ وبرامج المساعدة الفنية التي تدعم المؤسسات لتلبية متطلبات الإفصاح والأداء التي تحددها البنوك وكبار المشترين.

دال. الممارسات الفضلى الإقليمية: دروس مستفادة وتوصيات

عند مقارنة أطر المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في المنطقة العربية مع الأطر الموجودة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، تُستخلص دروس عملية وليس مجرد نتائج بسيطة.

- **الاتحاد الأوروبي:** طوّر الاتحاد الأوروبي الإطار الأكثر شمولاً، الذي يجمع بين التوجيه بشأن إعداد تقارير استدامة الشركات (تقارير الاستدامة التفصيلية)، وتصنيفات الاتحاد الأوروبي (التي

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبسيط إعداد التقارير وبناء القدرات.

جيم. الحوافز الحكومية وأدوات السياسة العامة

بدأت الحكومات في المنطقة العربية بوضع سياسات لتعزيز الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة ومع الممارسات الدائرية. غير أنّ هذه الجهود تظل غير متكافئة، وغالباً ما يكون نطاقها ضيقاً في ضوء احتياجات البلدان. وتتضمن الحوافز المالية المزايا الضريبية والإعانات والمنح لاعتماد الطاقة المتجددة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف. على سبيل المثال، توفر سياسة الاقتصاد الدائري في الإمارات العربية المتحدة إطاراً للإدارة المستدامة للموارد، وتشجع القطاع الخاص على تبني أساليب إنتاج أنظف³⁵. كما تُبرّم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل متزايد لتمويل البنية التحتية الخضراء وإدارة النفايات والطاقة المتجددة، بالاستفادة من خبرات القطاع الخاص ورأسماله.

ومع ذلك، تُظهر التجارب الدولية أنه ينبغي ألا تقتصر التدخلات الحكومية على الحوافز الفردية. فأفضل الممارسات تربط مباشرة بين أهداف التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والاقتصاد الدائري، من جهة، والمساهمات المحددة وطنياً واستراتيجيات خفض الانبعاثات الطويلة الأجل وخطط التنمية الوطنية، من جهة ثانية. كذلك، تدمج هذه الممارسات الأهداف في أنظمة إدارة المالية العامة، من خلال أدوات مثل وسم بنود الموازنة ذات الصلة بالمناخ، وتخصيص ميزانية

35. Government of the United Arab Emirates, UAE Circular Economy Policy 2021–2031, 2021.

36. Nick Bain, Lena Nguyen and Kevork Baboyan, *Knowing what you spend: a guidance note for governments to track climate finance in their budgets*, 2019.

حوكمة الشركات، وهي تفرض على الشركات المدرجة في البورصة تقديم تقارير الاستدامة⁴⁰. كذلك، كُرسَت سنغافورة مكانتها كمركز للتمويل الأخضر، وهي تطبق قواعد إفصاح واضحة وتقدم حوافز للقروض والسندات المرتبطة بالاستدامة⁴¹.

من هذه التجارب، يمكن استخلاص عدة دروس قابلة للتنفيذ في المنطقة العربية:

- البدء بوضع خرائط طريق واضحة: اعتماد استراتيجيات وطنية للتمويل المستدام تحدد جداول زمنية لإدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في التنظيم المصرفي، وأسواق رأس المال، والاستثمار العام.
- استخدام التنظيم التدريجي: الجمع بين المبادئ التوجيهية الطوعية وأنظمة "الامتثال أو التفسير" في البداية⁴²، ثم الانتقال تدريجياً نحو الإفصاح الإلزامي وتطبيق التوقعات الرقابية المتعلقة بإدارة المخاطر في حالة الكيانات الكبيرة، مع الحفاظ على أنظمة مبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من الجهات الرقابية والبنوك المركزية: إصدار مبادئ توجيهية بشأن إدارة المخاطر المناخية والبيئية، وإدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وعمليات المراجعات الاحترازية، بما يتوافق مع مبادئ شبكة تخضير النظام المالي (Network for Greening the Financial System).

تحدد الأنشطة المستدامة بيئياً، والأنظمة ذات الصلة بالتمويل المستدام والإفصاح عنه³⁷. وتخلق هذه الأدوات، معاً، نظاماً متماسكاً يوجه رأس المال نحو الأنشطة المتوافقة مع أهداف المناخ والبيئة. ومع ذلك، فإن إصلاحات "Omnibus" الأخيرة أدت إلى تأجيل الجداول الزمنية، وضيقت النطاقات المتاحة لبعض الشركات، مما يعكس إعادة ضبط توجه الاتحاد الأوروبي في مجال التمويل المستدام والإفصاح عن الاستدامة، وليس تخلياً عنه. (الإطار 4).

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** يتأثر التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة بالأسواق والمستثمرين أكثر من التنظيم الاتحادي الموحد. ففي حين اقترحت هيئة الأوراق المالية والبورصات في البداية فرض قواعد إفصاح إلزامية بشأن المخاطر المناخية، دفعت التحديات السياسية والقانونية بالهيئة إلى التخفيف من دفاعها عن القواعد أو وقفه، مما ساهم في نشوء منظومة مجزأة من متطلبات المعايير الخاصة والصادرة على مستوى الولايات³⁸. ومع ذلك، تخضع شركات أمريكية كبيرة لالتزامات الإفصاح في إطار ولايات قضائية أخرى، منها الاتحاد الأوروبي، ولا تزال تستجيب لضغوط المستثمرين (الإطار 4).
- **آسيا (الصين، اليابان، سنغافورة):** تعتمد الصين على سياسات التمويل الأخضر الصارمة التي تقودها الدولة³⁹، وتلتزم بالإفصاح البيئي الإلزامي في القطاعات الرئيسية. ودمجت اليابان المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في قواعد

37. Jasper Akkermans, [CSRD after Omnibus: how to take advantage of the two-year reporting delay](#), 2025.

38. Moriah Costa, [SEC moves to freeze its climate disclosure rule](#), 2025.

39. Mengdi Yue and Christoph Nedopil Wang, [China Green Finance Status and Trends 2024–2025](#), 2025.

40. Rebecca Jinks, [ESG disclosure is driving impact in Japan](#), 2024.

41. Legal Business, [Sustainable finance hub Singapore](#), 2024.

42. يفرض نظام "الامتثال أو التفسير" على الشركات إما التقيد بمتطلبات محددة تتعلق بالحوكمة أو الإفصاح، أو، في حال عدم الامتثال لها، تقديم تفسير علني لأسباب قرارها. ويمكن أن تشكل هذه النظم خطوة وسيطة بين المبادئ التوجيهية الطوعية والتنظيم الإلزامي بالكامل.

تنظيمية أكثر تقدماً. ويتضمن الجدول 7 مقارنة بين المنطقة العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وآسيا من حيث المعايير التنظيمية، والإنفاذ، وحوافز التمويل الأخضر، والتعاون بين القطاعين العام والخاص، ومتطلبات الإفصاح، وشفافية البيانات.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تؤدي هذه الفجوات إلى وصول محدود إلى الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، وتوقعات غير متسقة من البنوك والمشتريين، ودعم فني شحيح لتطبيق نماذج الأعمال الدائرية.

• ربط التمويل بإحراز نتائج قابلة للقياس: استخدام التصنيفات والمبادئ التوجيهية للسندات الخضراء والأدوات المرتبطة بالاستدامة لربط الحوافز المالية بالأداء البيئي والاجتماعي الذي يمكن التحقق منه، بما في ذلك مقاييس التحول إلى الطابع الدائري الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبينما تبرز مبادرات واعدة في مختلف أنحاء المنطقة العربية، تظل الفجوات قائمة في عدد من الأبعاد المتعلقة بالتوافق مع المعايير البيئية والاقتصادية ومعايير الحوكمة، وذلك مقارنة بولايات قضائية

الجدول 7. مقارنة بين أفضل ممارسات التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في المنطقة العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا

البعد الخاص بالتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة	المنطقة العربية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	آسيا (الصين، اليابان، سنغافورة)
المعايير التنظيمية	أنظمة التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة طوعية إلى حد بعيد؛ غياب تصنيف موحد للتوافق مع المعايير البيئية والاقتصادية ومعايير الحوكمة	أنظمة التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة إلزامية، بما في ذلك التوجيه بشأن إعداد تقارير استدامة الشركات، وتصنيفات الاتحاد الأوروبي، وتوجد تعاريف واضحة للاستدامة	إطار تنظيمي أخذ في التطور؛ تنظر هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بجعل الإفصاحات المناخية إلزامية	تختلف حسب البلد: الصين تتيح تمويلًا أخضر بقيادة الدولة؛ اليابان تقدم تقارير إلزامية؛ سنغافورة فرضت متطلبات محددة للإفصاح عن التوافق مع المعايير البيئية والاقتصادية ومعايير الحوكمة
الإنفاذ والامتثال	إنفاذ ضعيف، وعقوبات محدودة على عدم الامتثال	عواقب قانونية صارمة على عدم الامتثال للمعايير البيئية والاقتصادية ومعايير الحوكمة، وعلى الغسل (أو التضليل) البيئي	بعض الإنفاذ، ولكن القطاع خاص هو الذي يقود المساءلة بشأن التوافق مع المعايير البيئية والاقتصادية ومعايير الحوكمة	الصين تطبق المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة بشكل غير مباشر عبر سياسات الدولة؛ فيما أضفت اليابان وسنغافورة طابعاً رسمياً على إجراءات الإفصاح

البعد الخاص بالتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة	المنطقة العربية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	آسيا (الصين، اليابان، سنغافورة)
التمويل الأخضر والحوافز	وصول محدود إلى المنتجات الاستثمارية المنظمة المتوافقة مع المعايير البيئية والاقتصادية ومعايير الحوكمة، وتمويل متواضع مرتبط بتحقيق الاستدامة	سندات خضراء، وقروض مرتبطة بالاستدامة، ومنح ضخمة متوافقة مع المعايير البيئية والاقتصادية ومعايير الحوكمة	استثمارات خاصة واسعة النطاق ومتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في مجالات الطاقة النظيفة والبنية التحتية والاستدامة	حوافز ضريبية، قروض مرتبطة بالاستدامة، ومبادرات في التمويل الأخضر
التعاون بين القطاعين العام والخاص	نقص في عدد المنصات المتعددة أصحاب المصلحة وفي الجهود المنسقة لتحقيق التوافق مع المعايير البيئية والاقتصادية ومعايير الحوكمة	تعاون راسخ بين الحكومات والشركات والمؤسسات المالية	التزامات وثيقة وواسعة النطاق على مستوى القطاعات بالمعايير البيئية والاقتصادية ومعايير الحوكمة، وزخم نحو تحقيق الاستدامة يقوده المستثمرون	أطر استدامة تقودها الحكومة، بمشاركة الشركات
متطلبات الإفصاح عن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة	المتطلبات الإلزامية المتعلقة بإعداد التقارير قليلة، وبيانات التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة مجزأة	أطر الإفصاح عن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة شاملة وإلزامية	تنجّه الإفصاحات المناخية نحو أن تصبح إلزامية للشركات المدرجة	رفع التقارير بشأن التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة إلزامي في اليابان وسنغافورة. والصين تزيد من متطلبات الإفصاح المفروضة على الشركات المدرجة
ثقة المستثمرين والشفافية	ضعيفتان بسبب غياب الإفصاح والتصنيف الموحد بشأن التوافق مع المعايير البيئية والاقتصادية ومعايير الحوكمة	مرتفعتان بفضل أنظمة إعداد التقارير الشفافة والموحدة	مرتفعتان إلى القوي من المستثمرين	مستويات الثقة والشفافية مرتفعة في سنغافورة واليابان، وتحسن في الصين بفعل الإصلاحات الحكومية المتوافقة مع المعايير البيئية والاقتصادية ومعايير الحوكمة، ومتطلبات الإفصاح

بما يوجّه إلى المستثمرين إشارات واضحة بشأن توجهات السياسات على المدى الطويل⁴³.

- استخدام إرشادات المصارف المركزية والجهات الرقابية لإدماج المخاطر المناخية والبيئية في تنظيم القطاع المالي، بما يضمن مراعاة المصارف والمستثمرين بصورة منهجية لمبادئ الاقتصاد الدائري وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الاستفادة من هذه الدروس وتكييفها مع السياقات المحلية، يمكن لواضعي السياسات في المنطقة العربية سدّ الفجوات التنظيمية والتمويلية، واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاضطلاع بدور محوري في دفع عجلة تحوّل المنطقة نحو اقتصاد دائري ومنيع.

وفي المستقبل، يمكن للمنطقة العربية تعزيز التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة من خلال تنفيذ إصلاحات تدريجية ولكن منسقة:

- تطوير تصنيفات إقليمية أو وطنية للتوافق مع المعايير البيئية والاقتصادية ومعايير الحوكمة، ونماذج إفصاح مبسّطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فرض متطلبات إعداد التقارير الإلزامية بشكل تدريجي على الشركات المدرجة والمؤسسات المالية الكبرى، مع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء القدرات والاستعانة بالأدوات الرقمية لخفض تكاليف إعداد التقارير.
- مواءمة المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التنمية الوطنية، والميزانيات العامة مع الأهداف المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة وأهداف الاقتصاد الدائري،

خلاصة

الناجمة عن النقل والخدمات اللوجستية، وإطالة العمر الافتراضي للمنتجات، مما يجعلها عنصراً مهماً في الاستراتيجيات الموثوقة لتحقيق صافي انبعاثات صفري وفي تحسين الأداء البيئي والاجتماعي وأداء الحوكمة.

ويمكن لبرامج الشركات والصناديق الداخلية، ولا سيما تلك التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن منظومة الشركة نفسها، أن تسهم في توسيع نطاق الممارسات الدائرية. ويمكن أن يحقق تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن سلاسل القيمة، عندما تكون متوائمة مع مجالات خبرة المستثمر، منافع متبادلة ومعززة لبعضها بعضاً؛ إذ يمكن للشركات توفير التدريب وأدوات قياس الأداء البيئي والاجتماعي وأداء الحوكمة وإتاحة الوصول إلى الأسواق، فيما تستفيد مباشرة من خفض الانبعاثات في المراحل اللاحقة من سلسلة القيمة ومن زيادة منعة سلاسل الإمداد. وقد بدأت بالفعل المنح المقدمة من برامج تسريع الأعمال، وصناديق رأس المال الاستثماري للشركات، والاستثمارات في حصص ملكية الشركات الناشئة العاملة في مجال الاقتصاد الدائري، في إظهار الكيفية التي يمكن من خلالها تكييف الحلول المطورة بصورة مشتركة مع الاحتياجات المتبادلة وتكرارها على نطاق واسع.

واستناداً إلى هذه الممارسات الناشئة، يمكن تلبية عدد من الأولويات السياسية والبرامجية لدعم توسيع نطاق اعتماد الممارسات الدائرية في المنطقة العربية:

- وضع أطر تصنيف واضحة للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة وللاقتصاد

يشكل التحول إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية ضرورةً بيئية وفرصة اقتصادية استراتيجية في آن واحد. ويتزايد الوعي بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، كما تكتسب مفاهيم الاقتصاد الدائري حضوراً متنامياً في تقارير الشركات. غير أن إدماج هذه المفاهيم لا يزال محدوداً نسبياً، ولا سيما في ظل عدم اكتمال تطور الأطر التنظيمية وأطر التصنيف المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، ومحدودية فرص الحصول على التمويل الأخضر. ويُعد إدماج هذه المعايير في برامج الشركات والسياسات أساسياً لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة الكاملة من إمكانات النماذج الدائرية في خلق فرص العمل، وتعزيز أمن الموارد، والنهوض بالقدرة التنافسية.

ويمكن للاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة أن تذلل بصورة مباشرة أبرز العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تخفيف عبء التكاليف الأولية المرتفعة وتوفير الدراية التقنية اللازمة لإعادة تصميم المنتجات، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، والوفاء بمتطلبات الإفصاح المستجدة. وتبين دراسات الحالات أن الشركات ذات البصمة الكبيرة من انبعاثات النطاق 3، مثل شركات تجارة التجزئة والسلع الاستهلاكية والنفط والغاز وغيرها من القطاعات التي تتسم بسلاسل إمداد طويلة وانبعاثات مرتفعة في المراحل اللاحقة من سلسلة القيمة، هي الأكثر استفادة من الاستثمار في الحلول الدائرية (إعادة الاستخدام، والإصلاح، وإعادة التدوير، ونموذج المنتج كخدمة). وتحدّ الممارسات الدائرية من انبعاثات النطاق 3 عن طريق خفض حجم المدخلات البكر، والحدّ من الآثار

الأنشطة الخضراء والدائرية، بما في ذلك من خلال إصدار مبادئ توجيهية محددة بشأن المخاطر المناخية والمخاطر المرتبطة بالاقتصاد الدائري، وتخصيص خطوط ائتمان لانتقال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويتوقف نجاح المنطقة في المرحلة المقبلة على ترجمة هذه الأولويات إلى خارطة طريق ملموسة. وتتيح الحوارات الإقليمية بشأن المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والتمويل الأخضر، وبرامج بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنتديات المقبلة، مثل مسارات مؤتمرات الأطراف ومؤتمرات القمة العربية المعنية بأهداف التنمية المستدامة أو بتمويل التنمية، فرصاً فورية لمواءمة جهود الحكومات والمؤسسات المالية والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول أهداف مشتركة في مجال الاقتصاد الدائري والمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة. وفي ظل وجود معايير واضحة وحوافز موجّهة والتركيز على الحلول الدائرية التي تعالج انبعاثات النطاق 3، يمكن للاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة أن تصبح محركاً مهماً لنماذج أعمال دائرية شاملة ومنيعة تقودها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء المنطقة العربية.

الدائري، ومسارات واضحة للإفصاح، مع تطبيق المتطلبات تدريجياً على الشركات الكبيرة وتوفير أدوات مبسطة للإبلاغ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن الاستناد إلى عمل الإسكوا بشأن أطر تصنيف التمويل الأخضر والمناخي، وإطارها المرتقب لرصد الاقتصاد الدائري لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للمساعدة في تحديد الأنشطة المستدامة المؤهلة، وتحسين اتساق الإبلاغ، والحد من أعباء الامتثال، وتعزيز قابلية المقارنة في أنحاء المنطقة العربية، ودعم سياسات وتمويل أكثر استهدافاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتقل إلى نماذج أعمال دائرية.

- **إنشاء منصات استثمار إقليمية ووطنية متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة وبرامج للاقتصاد الدائري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تجمع بين الضمانات، ومرافق التمويل المختلط، والحوافز الموجهة (مثل الإعفاءات الضريبية والمشتريات الخضراء) التي تكافئ الممارسات الدائرية القابلة للقياس والممارسات التي تحدّ من انبعاثات النطاق 3.**
- **تعزيز دور المصارف المركزية والجهات الرقابية ومصارف التنمية في توجيه التمويل نحو**



يُتيح التحوّل إلى الاقتصاد الدائري فرصاً كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية لخلق فرص العمل، وتعزيز المنعة إزاء صدمات الموارد، والنهوض بالأهداف المناخية والبيئية. ويتطلب تحقيق هذه الإمكانيات تعبئة مزيد من الاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، من مصادر محلية وإقليمية ودولية، وتوجيهها نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، التي لا تزال استفادتها من التمويل الأخضر والمستدام محدودة. ويبحث هذا التقرير في الطرق التي يمكن من خلالها للاستثمارات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة أن تسرّع انتقال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نماذج الأعمال الدائرية، عن طريق استكشاف أوجه الترابط بين هذه المعايير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الدائري، وتحديد أبرز العقبات التمويلية والثغرات في الإفصاح، وتقييم السبل التي تتيح بها الاتجاهات العالمية والإقليمية في التمويل الأخضر والمناخي فرصاً جديدة. ويستند التحليل إلى الأدبيات والبيانات الإقليمية والمعايير المرجعية الدولية ودراسات حالات لمؤسسات مالية وشركات تستخدم أدوات متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، بما في ذلك القروض والسندات والمنح والاستثمارات في الأسهم والتمويل المختلط.

وتبيّن النتائج أن ضعف الأطر التنظيمية، ومحدودية ممارسات الإفصاح، وارتفاع متطلبات الضمانات، والقيود على القدرات، لا تزال تحدّ من حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية على التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، وإن كانت الإصلاحات الناشئة في مجال السياسات والمبادرات التي تقودها الشركات تشير إلى تزايد الفرص وظهور حلول قابلة للتوسّع. ويوصي التقرير بوضع أطر تصنيف واضحة للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والاقتصاد الدائري، ومسارات واضحة للإفصاح، وتوسيع نطاق الوصول إلى مجموعة متنوعة من أدوات التمويل الأخضر والدائري، وتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية. ومن شأن هذه التدابير، مجتمعة، أن تسهم في تحسين توجيه رؤوس الأموال المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة نحو الابتكار الدائري الذي تقوده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الانتقال التدريجي والشامل إلى الاقتصاد الدائري في مختلف أنحاء المنطقة.

